



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID El Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية: 2026/2025

الرقم التسلسلي:

قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

من الابتكار المالي إلى الشمول المالي

دراسة تحليلية لتجارب دول رائدة في التكنولوجيا المالية مع الإشارة لحالة الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف:

الدكتورة شبلي دنيا

إعداد الطلبة :

- مرزوق سلمى
- الطاهري آمنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي، من خلال تحليل تجارب دولية رائدة تمثلت في البحرين وكينيا والهند، مع الإشارة إلى واقع تجربة الجزائر في هذا المجال. كما تسعى إلى توضيح العلاقة بين التطور التكنولوجي في القطاع المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة باعتبارهما الأنسب لمعالجة هذه الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى أن الابتكار المالي من خلال تطبيقات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية، ساهم بشكل كبير في رفع مستويات الشمول المالي في الدول محل الدراسة. كما حققت الجزائر تقدما في مجال الرقمنة المالية، إلا أن مستويات الشمول المالي ما تزال تواجه تحديات مرتبطة بالبنية التحتية الرقمية والثقافة المالية.

وأوصت الدراسة بتعزيز الإطار التنظيمي الداعم للابتكار المالي، وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية، وتطوير البنية التحتية للخدمات المالية. مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة بما يتناسب مع خصوصيات البيئة الجزائرية لدعم التنمية الاقتصادية وزيادة الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: ابتكار مالي، شمول مالي، تكنولوجيا مالية، دفع الكتروني، تجارب دولية.

Abstract

Abstract

This study aims to highlight the role of financial innovation in promoting financial inclusion by analyzing leading international experiences in Bahrain, Kenya, and India, while also considering Algeria's experience in this field. It seeks to clarify the relationship between technological development in the financial sector and expanding access to financial services. The descriptive-analytical approach and the case study methodology were adopted as the most suitable for this study.

The study concluded that financial innovation, through electronic payment applications, digital banking services, and financial technology, has significantly contributed to raising financial inclusion levels in the countries studied. While Algeria has made progress in financial digitization, financial inclusion levels still face challenges related to digital infrastructure and financial literacy.

The study recommends strengthening the regulatory framework that supports financial innovation, expanding the use of digital technologies, and developing the financial services infrastructure. It also recommends leveraging successful international experiences, adapting them to the specific characteristics of the Algerian environment, to support economic development and increase financial inclusion.

Keywords: Financial innovation, financial inclusion, financial technology, electronic payment, international experiences.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة هذه، راجيةً من الله تعالى أن يجعل فيها النفع والخير.

إلى روح أبي الغالية، الذي غاب جسداً وبقي أثره ودعاؤه وذكره الطيبة نبهاساً ينيّر دربي، رحمك الله رحمة واسعة وأسكنك فسيح جناته.

إلى أمي العزيزة، رمز العطاء والصبر والتضحية، التي كانت سندي وداعمي في مختلف مراحل حياتي، والتي ما اذّخرت جهداً في سبيل نجاحي، أطال الله في عمرها وحفظها لي.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين شاركوني لحظات التعب والأمل، وكانوا خير معين وخير سند.

إلى زوجي العزيز حمزة، الذي أحاطني بدعمه وتشجيعه ومساندته، فكان شريك النجاح قبل أن يكون شريك الحياة.

إلى فلذتي كبدي وابنتي الحبيبتين، سيدرا والين، اللتين كانتا مصدر سعادتي وقوتي وداعمي لمواصلة الاجتهاد وتحقيق هذا الإنجاز.

وإلى أهل زوجي الكرام، الذين غمروني بالمحبة والتقدير، وكانوا خير عون ودعم.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد، وأسهم بكلمة طيبة أو دعاء صادق في إنجاز هذا العمل.

مرزوق سلمى

إهداء:

وكان فضل الله عليهما

الحمد لله الذي من علينا من فضله وتوكيله أن أتنا لهذا اليوم .

من قال لن أنالها وإن أبته رغمنا عنها أتيت بها.

إلى نفسي والتي سعت وحملت يقينا بأن معية الله تكفي ، أهديكي هذا الإنجاز فكنتم الأولى في مسيرة الصبر و المثابرة .

إلى أمي لطيفة، مصدر الدعاء الذي لا ينقطع دعائتي وبوصلتي ونور حياتي الذي لا يحبو أهديك هذا العمل وهو من ثمرات تعبك وفضلك عليا.

إلى أبي عبد الغاني و الذي لم يقص لي أجنحتي وأعطاني مما يملك ولم يبخل، سندي ومسندي.

إلى أخواتي أمة الله و يقيين الإيمان وتسليم ورنيم من الله علي بكن أخوات ورفيقاتي وأغلي ما أملك

إلى عائلتي الكبيرة جدي وجدتي المتوفيان رحمة الله عليهما، وجدي وجدتي من أمي أدامكما الله لي ورزقكما من واسع فضله.

إلى خالي الأصغر عصام داعمي.

إلى روح فقيدنا الأستاذ الفاضل بوعزة علي رحمة الله عليك أستاذنا وأسكنك فسيح جناته.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع سواء بالفعل أو الكلمة الطيبة .

الطاهري آمنة

الشكر والعرفان

الحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة شبلي، على ما قدمته لنا من توجيهات علمية قيمة، ونصائح سديدة، ومتابعة مستمرة طوال مراحل إنجاز هذه المذكرة، وعلى سعة صدرها وحرصها الدائم على الارتقاء بهذا العمل، فجزاها الله خير الجزاء وبارك في علمها وعملها.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين أسهموا في تكويننا العلمي والأكاديمي طوال سنوات الدراسة.

وفي الأخير، نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، وساعدنا بالكلمة الطيبة أو النصيحة الصادقة أو الدعم المعنوي.

والله ولنا التوفيق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	خصائص التكنولوجيا المالية	(1-1)
29	مجالات التكنولوجيا المالية	(2-1)
36	أبعاد الشمول المالي	(3-1)
47	واجهة منصة floss split من تطبيق floss	(1-2)
48	أبرز شركات التكنولوجيا المالية في البحرين	(2-2)
59	مكونات نظام UPI	(3-2)
65	هيكل القطاع المصرفي الجزائري	(1-3)
71	أطراف منظومة التقنية المالية	(2-3)
76	إمتلاك الحسابات البنكية للبالغين أكثر من 15 سنة	(3-3)
77	ملكية الحساب حسب النوع	(4-3)
78	ملكية الحساب حسب الجنس	(5-3)
79	نسبة المدفوعات الرقمية بين الجنسين	(6-3)
80	قيمة معاملات المدفوعات والتحويلات واسطة الهاتف المحمول والتحويلات واسطة الهاتف المحمول	(7-3)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مؤشرات قياس الشمول المالي	37
(1-2)	مؤشرات الشمول المالي في البحرين سنة 2020-2021	44
(2-2)	استخدام الأدوات المالية الرقمية للفترة بين 2022-2023	50
(3-2)	تدفقات الأموال بواسطة الخدمات الرقمية للفترة بين 2020-2024	54
(4-2)	تباين نسبة الشمول المالي بين في كينيا	55
(5-2)	تطور الوصول المالي في الهند للفترة بين 2022-2024	60
(1-3)	عدد أجهزة صرافات بريد الجزائر بين سنة 2019-2022	74
(2-3)	عدد أجهزة الصرافات التابعة للبنوك من سنة 2019-2022	75
(3-3)	تطور دفع المعاملات المالية عبر الانترنت من سنة 2022 الى 2023	80
(4-3)	أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة	83

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الترجمة العربية للمختصر	الكتابة الأصلية للمختصر بالأجنبية	المختصر	الرقم
أجهزة الصراف المالي	Automated teller machine	ATM	01
مخاطر الائتمان	Credit Default Swap	CDS	02
بطاقة التعريف البنكية	Carte Identification Banking	CIB	03
المقاصة الإلكترونية و التسوية الألية	Eletronic cheque clearing	ECC	04
شركة مدفوعات الخليج	Gulf payments company	GPC	05
الخدمات المصرفية عبر الأنترنت	Internet banking	IB	06
الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول	Mobile Banking Serves	MBS	07
شركة المدفوعات الوطنية في الهند	National payments comporation of india	NPCI	08
برنامج ضمان العمل الريفي الوطني	National rural employemst Guarantee	NREGA	09
منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية	Organisation de cooperation et de developpement economiques	OECD	10
برنامج رئيس الوزراء برادهان مان تري جان دهان يوجانا	Pradhan mantri jan dhan yojana	PMGDY	11
نظام التسوية الإجمالية الفورية	Reglement bruten temps reel des paiements	RTGS	12
جهاز الدفع الإلكتروني	Terminal de paiement electronique	TPE	13

الصفحة	المحتوى
أ	المملخص.....
ب	Abstract.....
ج	إهداء.....
هـ	شكر وعرفان.....
و	قائمة الأشكال.....
ر	قائمة الجداول.....
ح	قائمة المختصرات.....
ط-ك	فهرس المحتويات.....
8-1	مقدمة.....
(40-9)	الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي
10	تمهيد.....
(24-11)	المبحث الأول: ماهية الابتكار المالي
11	المطلب الأول: مفهوم الابتكار المالي وتطوره
15	المطلب الثاني: أهمية الابتكار المالي وأنواعه
21	المطلب الثالث: خصائص الابتكار المالي وتحدياته
23	المطلب الرابع: الابتكار المالي وعلاقته بالتحول المالي
(32-25)	المبحث الثاني: إطار عام حول التكنولوجيا المالية fintech
25	المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية وخصائصها
28	المطلب الثاني: مجالات التكنولوجيا المالية
29	المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تحسين البنية التحتية الرقمية

فهرس المحتويات

30	المطلب الرابع: علاقة التكنولوجيا المالية بالتحول الرقمي
(39-33)	المبحث الثالث: مدخل حول الشمول المالي
33	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأبعاده
36	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي
38	المطلب الثالث: استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية
38	المطلب الرابع: تحديات الشمول المالي
40	خلاصة الفصل
(62-41)	الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي
42	تمهيد
(50-43)	المبحث الأول: تجربة مملكة البحرين في تطبيق الشمول المالي
43	المطلب الأول: جهود مملكة البحرين في تطبيق الشمول المالي الرقمي
48	المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في توسيع حصول الخدمات المالية
49	المطلب الثالث: أثر الابتكار المالي الرقمي على تعزيز الشمول المالي البحريني
(56-51)	المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي في كينيا
51	المطلب الأول: نشأة وتطور منصة M.PESA
53	المطلب الثاني: آلية عمل منصة M.PESA
55	المطلب الثالث: النتائج الاقتصادية والاجتماعية وأثر M.PESA على الفئات غير متعاملة مع البنوك
(61-57)	المبحث الثالث: تجربة الهند في تعزيز الشمول المالي الرقمي
57	المطلب الأول: برنامج PMGDY
58	المطلب الثاني: نظام المدفوعات الموحد UPI

فهرس المحتويات

60	المطلب الثالث: أثر الرقمنة على الشمول المالي في الهند
62	خلاصة الفصل
(89-63)	الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي
64	تمهيد
(73-65)	المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في الجزائر
65	المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي الجزائري
69	المطلب الثاني: دور رقمنة القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي
72	المطلب الثالث: دور بنك الجزائر
(83-74)	المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر
74	المطلب الأول: قياس مستوى وصول للخدمات المالية
78	المطلب الثاني: استخدام الخدمات المالية الرقمية
81	المطلب الثالث: آليات التكنولوجيا الرقمية في الجزائر لتمويل المؤسسات الصغرى
(89-84)	المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في ضوء التجارب الرائدة
84	المطلب الأول: واقع البنية التحتية الرقمية والبيئة التنظيمية للشمول المالي
86	المطلب الثاني: التحديات والفجوات التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر
87	المطلب الثالث: الحلول المقترحة والدروس المستفادة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر
89	خلاصة الفصل
(94-90)	خاتمة
(103-95)	قائمة المراجع

مقدمة

❖ مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية ومالية متسارعة فرضتها العولمة والتطور التكنولوجي المتنامي، حيث أصبحت التكنولوجيا أحد أهم المحركات الأساسية لتطوير الأنظمة المالية والمصرفية الحديثة. وقد ساهمت الثورة الرقمية في إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة الخدمات المالية وأساليب تقديمها، مما أدى إلى ظهور مفاهيم حديثة ترتبط بالابتكار المالي والتكنولوجيا المالية، والتي أصبحت تشكل محور اهتمام الحكومات والمؤسسات المالية والباحثين على حد سواء، نظراً لدورها المتزايد في تحسين كفاءة الأنظمة المالية وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الأفراد والمؤسسات.

ويُعد الابتكار المالي من أبرز الآليات التي ساهمت في تطوير الصناعة المالية، من خلال استحداث أدوات وخدمات ومنتجات مالية جديدة تهدف إلى تسهيل المعاملات وتقليل التكاليف ورفع مستوى الكفاءة والسرعة في تقديم الخدمات. كما ساعد التقدم التكنولوجي في ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech)، التي تمثل مزيجاً بين الخدمات المالية والتقنيات الرقمية الحديثة، حيث أحدثت هذه التكنولوجيا تحولاً كبيراً في القطاع المالي عبر توفير خدمات مصرفية ومالية مبتكرة تعتمد على التطبيقات الذكية، والذكاء الاصطناعي، والدفع الإلكتروني، والتمويل الرقمي، وغيرها من الحلول الحديثة. وفي ظل هذه التطورات، برز مفهوم الشمول المالي كأحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها مختلف الدول والمنظمات الدولية، لما له من أهمية في تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطريقة سهلة وآمنة وبتكاليف مناسبة، خاصة الفئات المحرومة أو محدودة الدخل. وقد أثبتت التجارب الدولية أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة فعالة لتحقيق الشمول المالي، من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والوصول إلى المناطق النائية وتقليص الفجوة المالية بين الأفراد والمؤسسات.

وقد حققت العديد من الدول الرائدة نجاحات معتبرة في مجال توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، من خلال تبني سياسات رقمية حديثة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتشجيع الابتكار في القطاع المالي، الأمر الذي ساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية ورفع معدلات الإدماج المالي. وفي المقابل، تسعى الجزائر على غرار باقي الدول النامية إلى مواكبة هذه التحولات من خلال تبني استراتيجيات للإصلاح المالي والرقمنة المصرفية، بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي، رغم وجود العديد من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية والثقافة المالية والإطار التنظيمي.

❖ إشكالية الدراسة:

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة نتيجة التقدم التكنولوجي وظهور التكنولوجيا المالية، التي ساهمت في تطوير الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها. وقد أصبح الشمول المالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال الاعتماد على الابتكار المالي والحلول الرقمية الحديثة. ورغم نجاح العديد من التجارب الدولية في هذا المجال، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه عدة تحديات تحد من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

" كيف يساهم الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول الرائدة، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجارب؟ "

❖ الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

1. ما طبيعة العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي؟
2. ما هي أبرز تطبيقات الابتكار المالي في الدول الرائدة؟
3. كيف ساهمت هذه التطبيقات في تعزيز الشمول المالي في تلك الدول؟
4. هل يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية لتطوير الابتكار المالي وتعزيز الشمول المالي؟

❖ فرضيات الدراسة:

تنبثق من الأسئلة الفرعية المذكورة اعلاه الفرضيات الآتي ذكرها:

1. توجد علاقة ايجابية بين الابتكار المالي والشمول المالي؛
2. تعتمد الدول الرائدة على مجموعة متنوعة من تطبيقات الابتكار المالي لتطوير خدماتها المالية؛

3. ساهمت تطبيقات الابتكار المالي في الدول الرائدة في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية أدى إلى تعزيز

الشمول المالي؛

4. يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية.

❖ أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظراً لكونها تتناول موضوعاً حديثاً يتمثل في العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي على المستوى العالمي. إذ أصبحت التكنولوجيا المالية اليوم من أهم الأدوات التي تعيد تشكيل المنظومة المالية التقليدية وتساهم في تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها.

وعلى العموم هذه الدراسة تستمد أهميتها من الناحية النظرية والتطبيقية التالية:

كونها تساهم في إثراء الدراسات العلمية المتعلقة بمفاهيم الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية والشمول المالي، من خلال توضيح طبيعة العلاقة بينها وتقديم إطار مفاهيمي يساعد على فهم التحولات التي يشهدها القطاع المالي في ظل التطورات الرقمية المتسارعة. كما تبرز أهميتها التطبيقية من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي، ومحاولة توظيفها في تقييم الواقع المالي في الجزائر واقتراح سبل تطويره. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تساهم نتائج الدراسة في تقديم توصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات المالية لتعزيز استخدام الحلول الرقمية وتوسيع نطاق الشمول المالي، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز الاندماج المالي لمختلف فئات المجتمع

❖ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساساً في:

- ✓ توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالابتكار المالي، التكنولوجيا المالية، والشمول المالي؛
- ✓ إبراز دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها؛
- ✓ تحليل بعض التجارب الدولية الناجحة " البحرين وكينيا، الهند"، في مجال تعزيز الشمول المالي عبر الابتكار

المالي؛

- ✓ تقييم واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر؛

مقدمة

- ✓ تحديد أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال؛
- ✓ اقتراح بعض السبل والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة من التجارب الدولية.

❖ منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، باعتبارهما الأنسب لطبيعة الموضوع محل الدراسة.

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالابتكار المالي والتكنولوجيا المالية والشمول المالي، وتحليل العلاقات القائمة بينها.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة تجربة الجزائر وبعض الدول الرائدة في مجال الابتكار المالي والشمول المالي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال بهدف استخلاص الدروس الممكنة وتقديم تصور أوضح.

❖ حدود الدراسة:

✓ **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين الابتكار المالي والشمول المالي، مع التركيز على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الإدماج المالي، من خلال تجارب دولية رائدة واستخلاص الدروس المستفادة منها بالنسبة للجزائر.

✓ **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2025، وذلك لرصد تطورات الابتكار المالي والشمول المالي خلال هذه المرحلة.

✓ **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة ثلاثة من الدول الرائدة في مجال الابتكار المالي والشمول المالي: دولة الهند، كينيا والبحرين مع الإشارة إلى دولة الجزائر.

❖ الدراسات السابقة:

دراسة 01: تكيالين فوزية، (2025): مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية تخصص إقتصاد نقدي بنكي، جامعة الجزائر 3.

هدفت الدراسة لتحليل مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي مع دراسة وصفية لتجارب ماليزيا، السعودية والجزائر حيث يعج التحول الرقمي عملية استراتيجية شاملة تعتمد على توظيف هذه التكنولوجيا لإحداث تغيير جذري في نماذج الأعمال والخدمات المالية. وتوصلت الدراسة إل أن التحول الرقمي يسهم في توسيع نطاق الشمول المالي لكن بدرجات متفاوتة بين الدول.

دراسة 02: "بلحشر عائشة، مسعد خالد، (2022): الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، مجلد 08، عدد 01"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفاهيم الشمول المالي والمؤسسات القائمة عليه ودراسة مؤشراتته في كينيا والتي تعتبر من المبادرين والناجحين في تحقيق خطوات وأهداف الشمول المالي، حيث توصلت الدراسة للدور الهام الذي لعبته MPESA في زيادة الخدمات المالية التي تتم بواسطة الهاتف المحمول ما ساهمت في تحقيق الشمول المالي.

دراسة 03: أمينة خلع، (2022)، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوععيد، الشلف، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، مع التركيز على التجربة الجزائرية من خلال دراسة قدرة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية على استقطاب الفئات الغير متعاملة مع البنوك التقليدية وإدماجها ضمن النظام المالي، وتوصلت الى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

دراسة 04: حنين محمد بدر عجوز، (2017)، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء-دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية اتجاه عملائها، وبيان دور الخدمات و المنتجات المالية في تلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات التي تعاني من صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي وفعال للشمول المالي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية اتجاه العملاء، حيث تسهم هذه المصارف في توسيع نطاق الخدمات المالية و تقديم منتجات تتناسب مع احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعزز الثقة بين المصارف و العملاء.

دراسة 05: "راهول غوتشوال ، (2017): واجهة الدفع الموحدة تطور في أنظمة الدفع، المجلة الأمريكية للإدارة الصناعية والتجارية، مجلد 07، عدد 10".

هدفت هذه الورقة البحثية لإلمام بتفاصيل نظام الدفع الموحد UPI و هو نظام دفع حديث أطلقته المؤسسة الوطنية للمدفوعات في الهند، يتمحور عمله حول الهواتف النقالة، تتبع الدراسة تطور أنظمة الدفع في الهند، وتدرس بالتفصيل التقنية الكامنة وراء نظام الدفع الموحد، مع التركيز على بنيته وأنظمة الأمان الخاصة. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الدفع الموحد UPI أحدث نقلة نوعية في المدفوعات الرقمية بالهند من خلال توفير وسيلة الدفع السريعة، وآمنة ومنخفضة التكلفة، كما ساهم في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، خاصة للفئات ذات الدخل المحدود.

تتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على عرض وتحليل تجارب الدول الرائدة في مجال الشمول المالي، وإنما تتجه إلى تحديد العوامل الرئيسية التي أسهمت في نجاح هذه التجارب خاصة ما يتعلق بالابتكارات المالية والتكنولوجيا المالية ووسائل الدفع الإلكتروني. كما تسعى إلى إستخلاص الدروس المستفادة من تجارب كل من الهند والبحرين وكينيا، وتحليل آليات نجاحها، مع تقييم مدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر

وتكيفها مع خصوصيات البيئة الاقتصادية والمالية. ويمنح هذا البعد الدراسة قيمة مضافة، إذ تجمع بين تحليل التجارب الدولية وتقديم مقترحات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر.

❖ هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية مترابطة، حيث تم الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي بهدف الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الابتكار المالي والشمول المالي، وتحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الإدماج المالي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة وإسقاطها على واقع الجزائر.

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي للابتكار المالي والشمول المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة

مباحث:

تطرق المبحث الأول إلى ماهية الابتكار المالي. أما المبحث الثاني فقد تناول التكنولوجيا المالية (FinTech).

وخصص المبحث الثالث لدراسة الشمول المالي.

الفصل الثاني: بعنوان التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، حيث

تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تجربة مملكة البحرين في تطبيق الشمول المالي، كما تناول المبحث الثاني دور التكنولوجيا المالية في

دعم الشمول المالي في كينيا. أما المبحث الثالث فقد خصص لعرض تجربة الهند في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث بعنوان واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي، قسم بدوره إلى ثلاث

مباحث:

تناول المبحث الأول تطور النظام المصرفي الجزائري. أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم واقع الشمول المالي في

الجزائر. كما تطرق المبحث الثالث إلى تقييم التجربة الجزائرية في ضوء التجارب الرائدة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة للإبتكار المالي والشمول المالي

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

تمهيد:

يشهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة التقدم التكنولوجي والابتكارات المتلاحقة في مجال الخدمات والمنتجات المالية، الأمر الذي أدى إلى بروز مفاهيم حديثة ساهمت في إعادة تشكيل طبيعة الأنظمة المالية وأساليب عملها. ويعد الابتكار المالي من أبرز هذه المفاهيم، حيث يسهم في تطوير الأدوات والخدمات المالية وتحسين كفاءة أداء المؤسسات المالية بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية المعاصرة، وفي هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية كعامل أساسي داعم لهذا الابتكار من خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تقديم الخدمات المالية بطرق أكثر كفاءة وسرعة ومرونة، كما يكتسب الشمول المالي أهمية متزايدة باعتباره أحد الأهداف التي تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، لما له من دور في تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري لمفاهيم الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية

والشمول المالي، حيث يتناول:

المبحث الأول: ماهية الابتكار المالي.

المبحث الثاني: إطار عام حول التكنولوجيا المالية **fintech**

المبحث الثالث: مدخل حول الشمول المالي

المبحث الأول: ماهية الابتكار المالي

يعد الابتكار المالي من أبرز القوى الدافعة لتطور النظام المصرفي والأسواق المالية، إذ يعكس قدرة المؤسسات على تطوير أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتواكب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. ويهدف الابتكار المالي إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل المخاطر، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، مما يسهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الشمول الاقتصادي. كما أن التطور الرقمي أصبح محفزاً رئيسياً لهذا الابتكار، بما يتيح إدخال أدوات مالية مبتكرة ومرنة تتناسب مع متطلبات العصر.

المطلب الأول: مفهوم الابتكار المالي وتطوره

لقد كان نمو الأسواق المالية عبر تاريخها مرتبطاً بوجود ابتكارات جديدة في الأسواق المالية.

1- مفهوم الابتكار المالي

لقد تعددت مفاهيم الابتكار المالي:

كما عرفه Torrance بأنه قدرة الفرد على الابتعاد عن الأساليب التقليدية في التفكير، والتوصل إلى أفكار أصيلة وجديدة قابلة للتطبيق أو التنفيذ.

كما يعرف Peter Drucker أن الابتكار المالي على أنه وظيفة أساسية داخل المشروعات، سواء في المؤسسات التجارية الخاصة أو في مؤسسات الخدمة العامة. ويتمثل في الوسيلة التي تمكن صاحب المشروع من خلق موارد جديدة تولد الثروة، أو من خلال توظيف الموارد المتاحة ومنحها قدرات إضافية تسهم في تحقيق مزيد من الثروة.¹

يعرف سامر مظهر قنطقجي الابتكار المالي بأنه مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء من خلال إعادة تأهيل المنتجات المالية القائمة وتطويرها، أو من خلال تصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتطبيق والتنفيذ.²

يعد الابتكار المالي أحد العوامل المؤثرة في البيئة المصرفية والعمل المصرفي، لما له من تأثير على طبيعة الأدوات المالية المتاحة، والتنظيم، والأنشطة والخدمات المصرفية المقدمة للجمهور، إضافةً إلى تأثيره على نوعية الكوادر البشرية

¹ (مع ترجمة وبتصرف) Peter ferdinand drucker , (1998) : the discipline of innovation ;harvard business review , p 149

² سامر مظهر قنطقجي، (2016): فقه الابتكار المالي بين التثبيت والتهافت (أصول، قواعد، معايير)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة 02، لبنان، ص81.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

المطلوبة. كما يرتبط الابتكار المالي ارتباطاً وثيقاً بعدة عوامل أخرى، من أبرزها تزايد حدة المنافسة والتطورات التكنولوجية.¹

وفقاً لـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يُعرّف الابتكار على أنه تطبيق منتج جديد أو مطوّر بشكل كبير—سواء كان سلعة أو خدمة—أو تنفيذ عملية جديدة، أو أسلوب تسويقي مبتكر، أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات العمل، أو في تنظيم مكان العمل، أو في إدارة العلاقات الخارجية.²

ويرى كل من Franklin Allen و Glenn Yago أن الابتكار المالي يتمثل في استحداث أدوات مالية جديدة أو تطوير تقنيات وأسواق مالية حديثة. وكغيره من أنواع الابتكار الأخرى، فإن الابتكار في مجال التمويل يتضمن أنشطة البحث والتطوير، إلى جانب إبراز مزايا المنتجات المالية للعملاء والعمل على نشرها وتبني هذه المنتجات أو الخدمات الجديدة في السوق.

يعرف الابتكار المالي بأنه عملية تطوير واستحداث أدوات مالية جديدة والعمل على تسويقها، إضافةً إلى ابتكار تقنيات ومؤسسات وأسواق مالية حديثة.³

كما يعرف الابتكار المالي بأنه استحداث أساليب وطرق جديدة لممارسة الأنشطة المالية، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف، إضافةً إلى توظيف تقنيات المعلومات الحديثة داخل القطاع المالي.⁴

لا يقتصر الابتكار المالي على مجرد الاختراعات، بل يمتد ليشمل تطوير أدوات وأساليب مالية أخرى، مثل عمليات منح القروض، ومعالجة البيانات، وإعداد التقارير المالية.⁵

¹ صلاح الدين محمد أمين، (2013): الإبداع المالي في الأسواق المالية (البنك الضامن نموذج إطار معرفي وصفي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية النقدية الإدارية، بغداد، ص 211

² عبد الكريم احمد قندوز، (2019): الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 14.

³ موسى بن منصور، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيق الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 05 و06 ماي، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالجزائر، ص 04

⁴ مهابات نوري عبد الله، عبد الله نور الدين كرم، (2021): دور الهندسة المالية في تحقيق الابتكار المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 55، جامعة تكريت، تكريت، العراق، ص 190

⁵ مبروك إبراهيم، (2023): أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1985-2022، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، المجلد 10، ص 268

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

ويعرف الابتكار أيضًا على أنه نتاج عملية تغييرية تبدأ بتوليد فكرة أو أداة أو طريقة جديدة، ثم تتطور هذه الفكرة لتنتقل إلى التطبيق العملي من خلال تسويقها داخل المؤسسة ونشرها إلى البيئة الخارجية المحيطة بها.¹ بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الابتكار المالي بأنه كل منتج جديد يساهم في خفض التكاليف ويمنح قيمة مضافة تؤدي إلى تحسين جودة المنتج أو الخدمة وتلبية احتياجات الزبائن.

2- تطور الابتكار المالي

2-1 نشأة الابتكار المالي:

من منظور ميرتون نيلر، تُعد الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات مرحلة متميزة وفريدة، إذ شهدت خلالها الأسواق المالية ابتكارات مالية غير مسبقة مقارنة بأي فترة سابقة. وقد أسفرت هذه الابتكارات عن تطوير مجموعة واسعة من المنتجات المالية الجديدة التي تهدف إلى نقل المخاطر وتسهيل عمليات تبادل الأموال. ويرى نيلر أن الابتكار المالي يمثل القوة المحركة للنظام المالي العالمي، إذ يساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية عبر توزيع المخاطر وتقليل تكاليف الخدمات المالية.²

أما الأدوات المالية الرئيسيتان، وهما الأسهم والسندات، فقد ارتبط ظهورهما بنشوء شركات المساهمة وتقدم أساليب الإنتاج الصناعي، وتم تطويرهما خلال القرن السادس عشر.³ ومع توسع سوق الطرح الأولي بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح بالإمكان تمويل عمليات التصنيع على نطاق واسع، مما أدى إلى ظهور أسواق جديدة في قطاعات متعددة مثل الطيران، والسيارات، والترفيه. وقد أسهم هذا التطور في دفع الاقتصاد الأمريكي نحو استثمارات رأسمالية ضخمة، وتعزيز نموه الاقتصادي بشكل ملحوظ.⁴

2-2 تطور الابتكار المالي:

يشير الباحث الاقتصادي بشير داركر إلى أن الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1970 شهدت العديد من الابتكارات التي شكّلت طفرة نوعية في تاريخ الابتكار المالي، ومن أبرزها ظهور اليورو دولار وسندات اليورو بوند. كما برزت خلال هذه الفترة المؤسسات الاستثمارية، حيث تم ابتكار أول صندوق استثماري في عام 1950، تلاه ازدهار كبير في صناديق استثمار الشركات.

¹ فرح نياز عبد السلام الضالعين، (2021): أثر الابتكار في الفاعلية المنظمة: الدور المعدل للمناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، نشر مركز رفاة للدراسات والأبحاث، المجلد 10، العدد 01، الأردن، ص112.

² سهام عيساوي، (2015/2014): دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال - دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص42.

³ سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص87

⁴ سهام عيساوي، مرجع سابق، ص42

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

أما عقد الستينيات، فقد شهد ابتكار بطاقات الائتمان، مما أعاد الحيوية للبنوك التجارية وساعدها على الصمود رغم اعتمادها التقليدي على القروض التجارية. كما أن هناك اتفاقاً واسعاً بين دوائر البحث والابتكار على أن المعرفة المستمدة من البحوث العلمية والابتكارات والإبداع تشكل مدخلاً أساسياً لتنمية القدرات الذاتية وتحفيز تطوير التكنولوجيا.

لا يعني ما سبق أن الابتكار المالي ظاهرة حديثة العهد، إذ إن العديد من الابتكارات، رغم إعلان حدوثها، لم تكن جديدة بالمعنى المطلق. فمثلاً، عقود الخيار والعقود المستقبلية ليست أدوات مستحدثة، فالتاريخ يشير إلى وجود أسواق منظمة للعقود المستقبلية منذ القرن الثامن عشر، كما أن بورصات العقود المستقبلية في فرانكفورت تأسست عام 1867. كذلك، بدأ التعامل في عقود الخيار على السلع في بورصة شيكاغو للتجارة عام 1920، بينما شهدت مصر تداول العقود الآجلة منذ عام 1907.

وعلى الرغم من أن عقود الخيار والعقود المستقبلية ليست جديدة كلياً، فإن توسع ونمو الأسواق المنظمة للأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت خلال العقود الثلاثة الماضية يعد أمراً غير مسبوق. ويعزى هذا التطور إلى الحاجة الملحة لإنشاء منتجات مالية متنوعة تلبي متطلبات المستثمرين ومصدري الأوراق المالية الخاصة بالشركات. ومع ارتفاع مستويات كفاءة الأسواق، أصبح من الصعب على الاستثمارات التقليدية واستراتيجيات الإدارة المالية تحقيق أرباح مجزية، فالأفكار التي كانت تعتبر ابتكارات في الماضي أصبحت اليوم منتجات شائعة ومتداولة في الأسواق.¹

2- عوامل ظهور الابتكار المالي

من أهم العوامل التي ساهمت في بروز الابتكار المالي استقرار معدلات المبادلات وانخفاض نسب الفائدة الثابتة، مما دفع العالم إلى مواجهة مخاطر حقيقية، وأدى ذلك إلى تحرك كبير في الأسعار بالأسواق المالية بشكل غير مستقر. وقد حفزت هذه البيئة غير المستقرة الابتعاد عن الأدوات التقليدية واعتماد أدوات مالية حديثة تتوافق مع متطلبات العصر. ومن بين أبرز هذه العوامل نذكر:

✓ تحويل العلاقة بين المتعاملين في الأسواق المالية إلى أدوات مالية، إذ أدى انتشار هذه الأدوات إلى تحول جزئي من الأعمال التقليدية للبنوك نحو الأسواق المالية المستحدثة.²

✓ التحرر من القيود، مما ساهم في تحسين عائدات الاستثمار في الأصول المالية وزيادة تنوعها.

¹ سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص ص 82-85

² موسى بن منصور، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة والابتكار المالي بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية 5-6 ماي، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص5

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

- ✓ زيادة حدة المنافسة، حيث أدت التغيرات في البيئة التنظيمية والتكنولوجية إلى تصاعد الضغوط والتحديات في قطاع الخدمات المالية والمصرفية.¹
- ✓ عدم الاستقرار المالي، خاصة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما استدعى تطوير منتجات وآليات مبتكرة للحفاظ على الاستقرار المالي، بما يشمل معدلات التضخم والفائدة.
- ✓ ظهور احتياجات متنوعة لدى المستثمرين وطالبي التمويل، إلى جانب تغير القدرة على منح القروض وتذبذب هوامش الربح في البنوك.²
- ✓ ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغيرات التشريعية عامة، وخصوصًا التشريعات الضريبية، التي ساهمت في إعادة تشكيل بيئة الأسواق المالية.
- ✓ انهيار اتفاقية بريتن وودز، الأمر الذي أدى إلى تقلبات حادة في أسعار الصرف، وكان دافعًا لتطوير عقود الصرف الآجل والبحث عن آليات للتحوط ضد هذه التقلبات.
- ✓ تصاعد التضخم في بداية الثمانينات، وما صاحب ذلك من ارتفاع سريع في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.
- ✓ انهيار متتالي لأسواق الأوراق المالية، مما دفع المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم من خلال أسواق المشتقات المالية.
- ✓ المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية والمصرفية، التي حفزت هذه المؤسسات على ابتكار أدوات جديدة لإدارة المخاطر وتقديم حلول لمشكلات التمويل.³
- ✓ السعي للاستفادة من النظام المالي وزيادة المخاطر المرتبطة به، الأمر الذي زاد الحاجة إلى أدوات فعالة لإدارته.

المطلب الثاني: أهمية الابتكار المالي وأنواعه

1- أهمية الابتكار المالي

تخظى الابتكارات المالية باهتمام متزايد من طرف مختلف المؤسسات، لما لها من دور فعال في تطوير الأنشطة المالية وتحسين كفاءة الأداء. ويتجلى ذلك من خلال ما تخصصه هذه المؤسسات من موارد مالية وجهود موجهة

¹ سمير محمد عبد العزيز، (2011): اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص ص 84-77.

² هاشم فوزي دباس العبادي، (2008): الهندسة المالية وادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، دار الأوراق، الطبعة الأولى، الاردن، ص 23

³ موسى بن منصور، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية 1، يومي 5 و 6 ماي، جامعة سطيف، الجزائر، ص 5.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

للبحث والتطوير من أجل استحداث منتجات وخدمات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجاتها ومواكبة متطلبات السوق، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة بين المؤسسات المالية. ويمكن إبراز أهمية الابتكارات المالية فيما يلي:¹

✓ تسهم الابتكارات المالية في تقديم منتجات وخدمات وتقنيات مالية جديدة تواكب التطورات الاقتصادية والمالية؛

✓ تعزز مستوى المنافسة بين المؤسسات المالية وتؤدي إلى إحداث تغييرات في هيكل وديناميكية الأسواق المالية؛

✓ تساعد على تطوير أدوات وعمليات وتقنيات مالية حديثة بما يسهم في تحسين كفاءة وفعالية الأسواق المالية؛

✓ تمكن المؤسسات من الوصول إلى مصادر تمويل جديدة وتحسين إدارة عملياتها المالية؛

✓ تساهم في التقليل من مخاطر الاستثمارات من خلال تنويع المنتجات والخدمات والعمليات المالية.

2-أنواع الابتكار المالي

هناك العديد من الأنواع والتقسيمات التي تطرق إليها الباحثون فيما يخص الابتكار المالي وكل منهم لديه وجهة نظر:

1-2 التصنيف الأول "schrieder and heidhues 1995"² وقد قسمت هذه الابتكارات إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي: الابتكارات المؤسسية، والابتكارات العملية، إضافة إلى الابتكارات المتعلقة بالمنتجات المالية، وذلك كما يلي:

أ- **الابتكارات المؤسسية /ابتكارات النظام المالي:** تمثل هذه الابتكارات النوع الذي يؤثر على كامل النظام المالي، بما يشمل المؤسسات العاملة ضمنه. ويهدف هذا النوع من الابتكارات المالية إلى إيجاد أشكال جديدة من المؤسسات والوسطاء الماليين، بالإضافة إلى تطوير وتحسين الأنظمة القائمة والإطارين الإشرافي والقانوني.

ب- **الابتكارات العملية:** في هذا النوع، يُركز على تطوير عمليات تجارية مبتكرة تهدف إلى تعزيز كفاءة الأسواق وتوسيع نطاقها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك استخدام برامج الحاسب الآلي في المعاملات المالية، وإنشاء قواعد بيانات للعملاء، وغيرها من الأدوات المماثلة.

¹ Purushttam arvind petare and other, (2023) : the impact of financial innovation on corporate financial performance , journal of survey in fisheries sciences , no 10,cochin university of science and technology,p 246 (مع ترجمة وتصرف).

² امال بوسواك، بوريش هشام، (2017): واقع الابتكارات المالية في البنوك -البنوك العمومية الجزائرية انموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص90.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

ت- **ابتكار المنتجات المالية:** يشمل هذا النوع من الابتكارات إدخال أدوات مالية جديدة تهدف إلى جذب مزيد من الموارد المالية إلى المؤسسة. ويتضمن جميع أشكال الابتكارات التي تقدم منتجات أو خدمات مالية جديدة، أو تسهم في تطوير وتحسين المنتجات القائمة.¹ ومن أبرز هذه الابتكارات المالية التي يمكن أن يعتمد عليها القطاع المصرفي ما يلي:²

✓ **أجهزة الصراف الآلي:** تعرف هذه الابتكارات بماكينات الصراف الآلي، (Automated Teller Machine)، ويختصر اسمها بـ ATM، وتشمل أجهزة مصرفية أوتوماتيكية تمكّن عملاء المؤسسة المصرفية من سحب الأموال النقدية دون الحاجة إلى التوجه مباشرة إلى فروع البنك.

تعد خدمات الصراف الآلي مثالا بارزا على استغلال التقنيات الحديثة في الخدمات المصرفية، إذ تسهم في تخفيف العبء على العملاء وتلبية احتياجاتهم المالية اليومية بسهولة وفعالية، حتى خارج أوقات الدوام الرسمي للبنوك. كما توفر هذه الخدمات للعملاء إمكانية إجراء بعض المعاملات المصرفية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.³

✓ **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (Internet banking):** تمثل هذه الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت ما يعرف بالخدمات المالية الإلكترونية، وهو المفهوم الأكثر شيوعا في الوقت الحالي. وتتميز هذه الخدمات بسهولة الوصول إليها لإجراء المعاملات في أي مكان وزمان وفق رغبة العملاء، كما تسهم في توفير الوقت والتكلفة، مما يعزز الكفاءة والفعالية التشغيلية، ويقوي العلاقة مع العملاء ويُسهم في تحقيق الاستدامة.⁴

✓ **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking Service):** تعرف الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على أنها قناة إلكترونية تفاعلية تتيح لعميل البنك إجراء مختلف المعاملات المصرفية باستخدام جهاز محمول مثل الهاتف الذكي أو المساعد الرقمي الشخصي. وتعد هذه الخدمة أحد الفروع الحديثة للخدمات المصرفية الإلكترونية، إذ تعتمد على تطبيقات خاصة يتم تنزيلها على الأجهزة المحمولة

¹ إبراهيم حسن جمال، (2020): الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر 2014-2018، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 121، جامعة بغداد، العراق، ص 201

² Desalegn, deresa goshu, anita tangl, and feketete farkas maria, (2022) : greening bank financial innovation for better financial performance evidence from ethiopia, journal economics & working capital, szent istvan university, godollom , p56 , (مع ترجمة وبتصرف)

³ ضياء نزار ذنون، بشار ذنون الشكرجي، (2023): تأثير الابتكار المالي في إجمالي الودائع المصرفية -دراسة تحليلية لعينة من المصارف العربية، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد 03، جامعة الموصل، العراق، ص 71

⁴ Rahman Mahbub et aL, (2017): Problems and prospects of electronic banking in Bangladesh: A case study on Dutch-Bangla Ban imited, American Journal of Operations Management and Information Systems, NO 01, Sheikh Mujibur Rahman Agricultural University, P43.(مع ترجمة وبتصرف)

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

وتعمل عبر الشبكات اللاسلكية. ونظرا لاعتماد هذه التطبيقات على معالجة معلومات وبيانات شخصية حساسة، فإن ضمان أمنها وحمايتها يعد أمرا بالغ الأهمية. كما يتم اتصال المستخدم بشبكة الهاتف المحمول من خلال بطاقة SIM التي تمكنه من الوصول إلى هذه الخدمات.

كما تمثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول امتدادا للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث توفر منصة تسمح للعملاء بإجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة ومرونة في أي وقت ومن أي مكان باستخدام أجهزة محمولة مزودة بتقنيات حديثة.¹

✓ **جهاز الدفع الإلكتروني: (TPE)** يعد جهاز الدفع الإلكتروني وسيلة حديثة تتيح تنفيذ عمليات الدفع باستخدام البطاقات المصرفية بطريقة آمنة ورقمية. إذ يمكن هذا الجهاز العملاء من تسديد قيمة مشترياتهم سواء في المحلات التجارية التقليدية أو عبر المتاجر الإلكترونية باستخدام بطاقة CIB. وتتم عملية الدفع من خلال خصم قيمة المعاملة مباشرة من حساب حامل البطاقة، ثم تحويلها إلى حساب التاجر بعد اقتطاع البنك المكتسب للعمولات المتفق عليها تعاقديا.²

✓ **المقاصة الإلكترونية والتسوية الآنية: (électronique Clearing System) (ECS)** ويُرْمز لها بالاختصار (ECS)، حيث أسهم التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات في ظهور تقنيات حديثة في ميدان الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تقليص الوقت والتكاليف المرتبطة بتنفيذ العمليات المصرفية. ومن بين هذه التقنيات الأنظمة الإلكترونية التي تُستخدم في تسوية القيود المحاسبية الناتجة عن المعاملات المصرفية، إذ تعتمد على آليات إلكترونية متطورة تمكّن من إجراء التسويات القيدية على مستوى حسابات المصرف الواحد أو بين المصارف المختلفة.³

2-2 التصنيف الثاني "تصنيفات بنك التسويات الدولية: قام بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements) سنة 1986 بوضع نظام لتصنيف الابتكارات المالية، حيث عمل على التمييز بينها وتقسيمها إلى عدة فئات رئيسية وفقاً لطبيعتها وخصائصها.⁴

¹ عيبر حسان، (2023): الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومساهمتها في الشمول المالي-إشارة إلى الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العدد

01 (خاص)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، مغنية، ص 203

² نظام الدفع الإلكتروني، من الموقع: <https://www.satim.dz/ar/fagar.ht>، تاريخ الاطلاع 22.04.2026، الساعة 19:44

³ ضياء نزار ذنون، بشار ذنون الشكرجي، مرجع سابق، ص 72

⁴ صلاح الدين محمد أمين، (2013): الإبداع المالي في الأسواق المالية البنك الضامن نموذجاً إطار معرفي وصفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، العراق، ص: 213.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

✓ **ابتكارات نقل المخاطر:** تتمثل هذه الابتكارات في الأدوات التي تسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بورقة مالية معينة، أو تمكّن حاملها من التحوط والحماية من مخاطر محددة.¹ مثل عقود مبادلة التعثر عن السداد CDS.

✓ **ابتكارات تعزيز السيولة:** تسهم هذه الابتكارات في تعزيز سيولة الأوراق المالية والأصول، مما يتيح إمكانية تداول القروض وبيعها في السوق الثانوية. كما تمنح مؤسسات الإقراض قدرة أكبر على إعادة هيكلة محافظها المالية والتصرف فيها بمرونة أكبر وفقًا لمتطلبات السوق.

✓ **ابتكارات توليد الملكية²:** تمنح هذه الأدوات خصائص مشابهة لخصائص الأسهم للأصول المالية، حيث تكون طبيعة خدمة الدين فيها محددة مسبقًا. كما يتم تحديد معدل العائد على الأصل وفقًا للأداة التي تصدرها الجهة المصدرة، ومن الأمثلة على ذلك عمليات مبادلة الديون بالأسهم (Debt-Equity Swap). وقد أضاف لويلين في كتابه «الابتكارات المالية في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات» أنواعًا أخرى إلى هذه التصنيفات:

✓ **ابتكارات للتأمين:**

تستخدم بعض الأوراق المالية لتوفير الحماية من المخاطر مقابل دفع قسط تأمين محدد. ومن الأمثلة على ذلك في مجال مخاطر الائتمان، عقود مبادلة مخاطر الائتمان، حيث يقوم المشتري بدفع أقساط للبائع، ويتعهد الأخير بتعويض المشتري في حال وقوع حدث ائتماني أو خلل مالي.

✓ **ابتكارات إدارة الخصوم:**

تسهم معظم هذه الأدوات بدرجة أو بأخرى في تعزيز قدرة البنوك على إدارة أصولها وخصومها، من خلال تقديم وسائل فعّالة لإدارة المخاطر، وتوسيع فرص الإقراض، أو تعديل هيكل المخاطر ضمن الميزانية العمومية للبنك.

¹ عمر عبو، خليج امنة، (2023): دور ابتكارات المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة الى تجربة البحرين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، ص ص 200-201

² بوعكاز نوال، (2011): حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات للتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة ماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 05.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

✓ الابتكارات التمويلية للمؤسسات المالية:¹

تتيح بعض الأدوات المالية توسيع مصادر التمويل المصرفي، ومن أبرزها التوريق، الذي يُمكّن البنك من تنويع تمويله عبر قاعدة واسعة من المستثمرين المستعدين للاستثمار في فئة معينة من الأصول المصرفية، مثل الرهون العقارية، دون أن يكون ذلك بالضرورة ضمن نفس البنك.

✓ ابتكارات توليد الائتمان:

تمتلك هذه الابتكارات القدرة على توسيع نطاق الوصول إلى أسواق الائتمان المستهدفة، وبالتالي زيادة الحجم الإجمالي للائتمان المتاح. فعلى سبيل المثال، قد يقوم البنك بتأمين قروضه أو الحصول على ضمانات لها، مع نقل المخاطر المرتبطة بها إلى أطراف أخرى. تسهم هذه العمليات في تعزيز قدرة البنك على الإقراض، سواء من خلال زيادة رأس المال المتاح أو عبر تقليل تعرضه لفئات محددة من المقترضين أو الأصول.

2-3 التصنيف الثالث:

وبالإضافة إلى الابتكارات المالية الموضحة سابقا، توجد أنواع أخرى حديثة من الابتكارات المالية، ومن أبرزها ما يلي:²

أ- سلسلة الكتل أو البلوكتشين:: (Distributed Ledger Technology/Block chain)

تعرف هذه التقنية على أنها قاعدة بيانات موزعة أو سجل عام مشترك لا يمكن تغييره أو تزويره، حيث تسهّل إجراء المعاملات وتتبع الأصول المادية مثل العقارات والسلع المنتجة أو المتداولة والخدمات، بالإضافة إلى الأصول غير المادية مثل العملات الرقمية وحقوق الملكية. وتتم هذه العمليات دون الحاجة إلى أي جهة مركزية أو وساطة، حيث يتم تأمين الأصول عبر ما يُعرف بـ "المفاتيح" والتوقيعات الرقمية الخاصة بالمتعاملين، والتي تُخزن بطريقة مشفرة ضمن سلسلة من الكتل يمكن مشاركتها بين مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.³

¹ أمال بوسواك، بوريش هشام، (2021): واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ص 90.

² محمود بركان، رشيد حفصي، (2023): الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 424

³ سالم قاسمي، موسى سعداوي، (2023): تطبيق تقنية سلسلة الكتل في الخدمات المالية لتعزيز وتوسيع الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناخ، العدد 01 (خاص)، المركز الجامعي مغنية، مغنية، ص 310.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

ب- العقود الذكية (Smart Contrats):

هي تطبيقات برمجية تعمل على شبكة البلوك تشين، وتساهم في تنفيذ الاتفاقيات تلقائياً بين الأطراف المعنية. فهي بمثابة بروتوكولات حاسوبية تتحقق من الالتزام ببنود العقد، وتسهّل التفاوض عليها وتبسيطها، كما تتيح تنفيذ البنود أو إلغاؤها عند حدوث حالات غير متوقعة ضمن العقد.¹

ت- العملات المشفرة (Crypto Currencies):

هي عملات افتراضية لامركزية تعتمد على نماذج رياضية محمية بالتشفير. وتتم عمليات تحويل هذه العملات باستخدام مفاتيح خاصة وعامة للتحقق من صحة المعاملات. كما تعتمد قيمتها على ثقة مستخدميها وتوقعاتهم بأن الآخرين سيقبلون تبادلها مقابل عملات سيادية أو سلع وخدمات.²

المطلب الثالث: خصائص الابتكار المالي وتحدياته

1. خصائص الابتكار المالي:

يتسم الابتكار المالي بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها كما يلي:³

- ✓ **التمايز:** بمعنى الإتيان بما هو مختلف عن المنافسين، إذ يساهم الابتكار في تكوين شريحة سوقية جديدة من خلال تقديم استجابة متميزة ومتلائمة مع احتياجاتها الخاصة.
- ✓ **الجديد:** أي الإتيان بكل ما هو جديد كلياً أو جزئياً، وبذلك يُعدّ مصدراً مهماً للمحافظة على الحصة السوقية للمنظمة والعمل على تنميتها.
- ✓ **القدرة على اكتشاف الفرص:** وهو نوع من الابتكار يقوم على إعادة تفسير الاحتياجات والتوقعات، ويستند إلى رؤية مبتكرة لتمكين المنتج الجديد من خلق طلب فعّال، بالإضافة إلى اكتشاف أسواق جديدة لم تكن معروفة من قبل.

1 سعاد عون الله، رضوان عامري، (2023): مخاطر وتداعيات تداول العملات المشفرة على استقرار القطاع المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد

31، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، ص: 206.

2 أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، تقرير، رقم 117، صندوق النقد العربي، الإمارات، (2019) ص: 07.

3 دد أحمد، بن سالم عبد الحكيم، دور الابتكار في دعم وتنمية تنافسية منظمات الأعمال في الجزائر، مجلة دراسات، العدد السابع، جوان 2015، ص 253-254.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

✓ **المتحرك الأول في السوق:** ويتمثل هذا في تمييز صاحب الابتكار بكونه الأول في الوصول إلى الفكرة أو المنتج أو السوق قبل الآخرين، وحتى في حالة من يُحدث تحسينات، يُعتبر الأول بفضل التعديلات التي أضافها إلى المنتج.

ولضمان فاعلية الابتكار، يجب الالتزام بعدة شروط أساسية، منها:¹

✓ إيمان الإدارة العليا بأهمية الابتكار ودعمها له.

✓ تهيئة بيئة تنظيمية مناسبة تشجع على الإبداع والتجريب.

✓ التنسيق والتكامل بين الإدارات المعنية بالأنشطة الابتكارية لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

2. تحديات الابتكار المالي

تواجه الابتكارات المالية عددًا من التحديات التي قد تعيق تطورها وتطبيقها الفعلي. وتشمل هذه التحديات مجموعة من العوامل المؤثرة على نجاح الابتكار المالي، مما يستدعي من المؤسسات المالية العمل على معالجتها والتغلب عليها. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:²

✓ **ضعف بيئة الأعمال:** تواجه بعض الأسواق بيئة أعمال غير مناسبة، مما يحد من قدرة المؤسسات المالية على الابتكار وتحقيق النمو.

✓ **ضعف خدمات الشبكات:** يعاني بعض المناطق من قصور في خدمات الشبكات، الأمر الذي يقلل من إمكانية الوصول إلى التقنيات المالية الحديثة.

✓ **نقص الابتكار في المعاملات البنكية:** تعاني المعاملات البنكية التقليدية من ضعف الابتكار، ما يجعلها أقل جاذبية للعملاء في ظل ازدياد البدائل الرقمية.³

✓ **غياب القواعد التنظيمية:** تفتقر العديد من الدول إلى الأطر التنظيمية الضرورية لتنظيم التقنيات المالية الحديثة، مثل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، مما يعيق تطوير هذه الخدمات.

✓ **حاجة البنية التشريعية للتطوير:** تتطلب القوانين والتشريعات الحالية تحديثًا لتعزيز تفعيل الحلول والمنتجات القائمة على الابتكارات المالية.

¹ لكحل معمر، (2023/2022): تأثير الابتكارات المالية على أداء الوسطاء الماليين في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت ص9

² بلحشر عائشة، كيفاني شهيدة، (2022): الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية واقع وتحديات-، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 347.

³ سليم العمراوي، (2023): دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي الدروس المستفادة للجزائر من خلال قراءة لتجارب دولية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 361.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

✓ **مخاطر الهجمات الإلكترونية:** تشكل الهجمات الإلكترونية تهديداً كبيراً، إذ يسعى المهاجمون لاختراق

أنظمة المعلومات لتعطيل الشبكات المالية، ما يثير مخاوف كبيرة بشأن الأمان والثقة في هذه التقنيات.

يمكن القول إن الابتكار المالي يعد من المجالات الحيوية التي تشهد تطوراً مستمراً، إذ يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الأدوات المالية المتاحة والخدمات المقدمة. ومن خلال استعراض أهم المفاهيم والتعريفات، وخصائص الابتكار المالي، وأنواعه، ومحدداته، وتحدياته، يتضح أن الابتكار المالي يلعب دوراً أساسياً في تحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف والمخاطر، وتلبية الاحتياجات المالية للجمهور. ومع ذلك، فإنه يواجه مجموعة من التحديات، أبرزها ضعف بيئة الأعمال، وغياب القواعد التنظيمية، ومخاطر الهجمات الإلكترونية.

المطلب الرابع: الابتكار المالي وعلاقته بالتحول الرقمي

قبل التطرق إلى العلاقة ما بين الابتكار المالي والتحول الرقمي يجدر الإشارة إلى مفهوم التحول الرقمي: ويقصد به عملية توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في مختلف أنشطة المنظمة، بهدف تحسين العمليات وتبسيطها، وابتكار نماذج أعمال جديدة، إلى جانب تعزيز تجربة العملاء، وذلك من خلال إعادة هندسة العمليات الإدارية والفنية بالاعتماد على حلول تكنولوجية متقدمة¹.

ويمكن تعريفه أيضاً: التحول الرقمي هو عملية تغيير جذري في نماذج الأعمال والكفاءات والهياكل التنظيمية والعمليات والممارسات التجارية، يتم من خلالها توظيف التقنيات الرقمية الحديثة من أجل الاستجابة لاحتياجات العملاء وتعزيز مستوى رضاهم².

وفقاً للشركة الاستشارية العالمية حيث يعرف التحول الرقمي على أنه "العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات تكيف أنفسها مع متطلبات عملائها وأسواقها من خلال توظيف القدرات الرقمية، بهدف ابتكار نماذج أعمال جديدة ومنتجات وخدمات تدمج بين سلاسل الأعمال الرقمية واليدوية، وتجارب العملاء، مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في الوقت ذاته"³.

1 سامر محمد فخري وأحمد خيضر، (2022): التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق التحديات والاستراتيجيات، مداخل في المؤتمر الدولي الافتراضي لثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، الفرص، والتحديات، منشورات جامعة طاهري بشار، الجزائر، ص 107

2 عبد الرحمن حسن محمد ومحمد أحمد الغبيري، (2020): واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الملك خالد، السعودية، ص 15

3 جميلة سيلامي، يوسف بوشي، (2019): التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر ص 248.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

يتبين من خلال التعاريف السابقة أن التحول الرقمي يعد عملية متكاملة ومستدامة تتبناها المؤسسات المالية من أجل مواكبة متطلبات العملاء والتغيرات المستمرة في الأسواق، من خلال الاستخدام الاستراتيجي للتقنيات الرقمية الحديثة. كما يتضمن إعادة تصميم العمليات التقليدية، وابتكار نماذج أعمال جديدة، وتقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة تجمع بين الأنظمة الرقمية والتقليدية، مع إيلاء اهتمام خاص بتحسين تجربة العملاء.

المبحث الثاني: إطار عام حول التكنولوجيا المالية **fintech**

لقد أعادت التكنولوجيا المالية صياغة العلاقة بين المؤسسات المالية والعملاء، إذ لم يعد تقديم الخدمات حكراً على البنوك التقليدية، بل أصبح متاحاً لشركات ناشئة ومبتكرين يستخدمون أدوات رقمية متطورة لتحقيق الكفاءة والسرعة والشفافية. هذا التحول نتج عن تغيرات اقتصادية واجتماعية وتقنية أجبرت النظام المالي على التكيف والانفتاح على نماذج أكثر مرونة.

لفهم هذا التحول، يستلزم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية وخصائصها المميزة، مجالاتها، بالإضافة إلى تحليل النظام البيئي الداعم لها، من بنية تحتية رقمية، وتشريعات، وتشكل هذه المحاور أساساً لفهم التكنولوجيا المالية كأحد الركائز الأساسية للتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية وخصائصها

لم يتوصل الباحثون وعلماء الاقتصاد بعد إلى تعريف موحد للتكنولوجيا المالية، نظراً لحدثة المصطلح وعدم اكتمال دراسة جميع أبعاده، فضلاً عن عدم بلوغه مرحلة النضج التام. لذلك، تنوعت التعاريف المرتبطة بهذا المفهوم نتيجة لتعدد مجالاته وتطورها المستمر.

1- مفهوم التكنولوجيا المالية:

عرف معهد البحوث الرقمية في دبلن التكنولوجيا المالية " بأنها مجموعة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، وتشمل برامج رقمية تُستخدم في العمليات المصرفية مثل إدارة المعاملات مع العملاء، تحويل الأموال، تبادل العملات، حساب نسب الفائدة والأرباح، وتقييم الأداء المتوقع للاستثمارات، إلى جانب غيرها من الخدمات المالية." ¹

كما عرفها صندوق النقد العربي التكنولوجيا المالية "على أنها الابتكارات المالية المبنية على التكنولوجيا، والتي تشمل نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة، تؤثر على الأسواق المالية وتسهم في تحسين تقديم الخدمات المالية." ¹

وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها "ابتكار مالي يؤدي إلى نموذج عمل أو عملية أو منتج جديد له تأثير مباشر على الأسواق والمؤسسات المالية." ²

¹ طالم صالح، (2022): إسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية -منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجاً، مجلة دفاتر اقتصادية، ص 251

² محمد عبد العليم صابر، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة الاسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات، العدد 4326، المجلد 4318، ص 98

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

بشكل عام، تشير التكنولوجيا المالية إلى أي ابتكار تكنولوجي يُستخدم في تقديم الخدمات المالية. وقد أسهمت هذه الابتكارات في تطوير تقنيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، ولعبت الشركات الناشئة دورًا مهمًا في إطلاق هذه التقنيات، كما طورت العديد من البنوك العالمية الكبرى، مثل كروت سويس طوروا، أفكار الفينتك الخاصة بهم.¹

يستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية لوصف مجموعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة القادرة على تحويل صناعة الخدمات المالية. تقدم هذه النماذج المنتجات والخدمات المالية بشكل آلي عبر الإنترنت، متميزة عن الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك أو الوسطاء أو مدراء الاستثمار. ومن الأمثلة على ذلك: منصات التمويل الجماعي، منصات الإقراض وبيع القروض من نظير لآخر، الاستشارات التلقائية، وخدمات الوساطة والاستثمار عبر منصات التداول الاجتماعي.²

يعود انتشار التكنولوجيا المالية إلى التطور الكبير في الصناعات التكنولوجية القابلة للتطبيق في المجال المالي، ويمكن حصر العوامل التي ساهمت في التحول نحو التكنولوجيا المالية فيما يلي:³

- ✓ الثورة في مجال الاتصالات والمعلومات التي أحدثت تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي؛
- ✓ الانتشار السريع لاستخدام الهواتف الذكية والإنترنت، إلى جانب توفر كميات ضخمة من البيانات والمعلومات؛
- ✓ نمو التجارة الإلكترونية التي تتميز بخصائص تميزها عن التجارة التقليدية؛
- ✓ دخول مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل شركات التأمين وشركات التمويل، إلى السوق ومنافستها للبنوك، حيث تقدم العديد منها خدمات مالية مرتبطة مباشرة بأعمال البنوك.

2- خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن حصر خصائص التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:⁴

- ✓ التكنولوجيا المالية تمثل مزيجًا من المعرفة المالية والمهارات والأساليب والمناهج المصرفية المتطورة؛
- ✓ القطاع المصرفي هو البيئة الأساسية لتطبيقات التكنولوجيا المالية من خلال تقديم الخدمات المالية؛

¹ سالم محمد معطش العنزي، (2023): تأثير التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنوك الكويتية دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 04، الجزء الثاني، ص 780.

² المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، (2017): ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا، Fintech، ص 02.

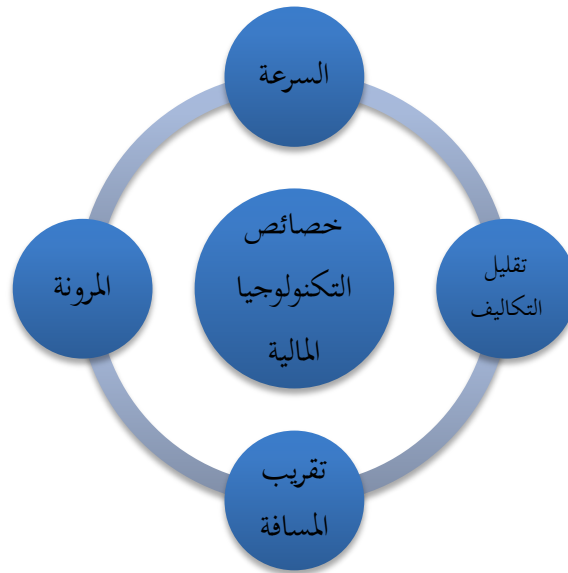
³ عبد الرضا، مصطفى سلام عبد الكريم، (2020): حيدر محمد دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي " بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، العراق

⁴ محمد عبد العليم صابر، (2023): التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، العدد: 01،

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

- ✓ تعتمد المؤسسات المالية على التكنولوجيا المالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛
- ✓ توفر الشركات الناشئة في هذا المجال حلولاً مرنة ومنخفضة التكلفة، مع مجموعة واسعة من العروض وطرق دفع متعددة للعملاء؛
- ✓ تُصمم خدمات التكنولوجيا المالية بعناية لتلبية احتياجات العملاء، مع التركيز على رغبات المستخدمين عند تطوير المنتجات؛
- ✓ تمتاز هذه الخدمات بالسرعة، حيث تُنجز المعاملات في دقائق معدودة باستخدام الخوارزميات والتقنيات الحديثة؛
- ✓ توفر التكنولوجيا المالية آليات مبتكرة لتحويل الأموال عبر الحدود، تتميز بالكفاءة والشفافية والعوائد العالية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال المعتمدة على علاقات المراسلة البنكية، مما يخفف من تحديات انقطاع العلاقات المصرفية بين بعض الدول.

الشكل (1-1): خصائص التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على محمد عبد العليم صابر، (2023): التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، العدد 01، ص 100.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

المطلب الثاني: مجالات التكنولوجيا المالية

تسهم التكنولوجيا المالية في العديد من المجالات من أهمها: ¹

1- **خدمات الدفع:** تعد هذه من أكثر الخدمات البنكية نشاطاً التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعملاء، حيث توفر لهم مجموعة متنوعة من حلول الدفع، أبرزها: ²

✓ الدفع بواسطة الهاتف النقال: يجعل عملية الانتقال بشكل أسرع؛

✓ التحويلات المالية الدولية منخفضة التكلفة: تشمل التحويلات المجانية إلى الخارج وتبادل العملات دون رسوم إضافية؛

✓ إدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية: تساهم في تسريع عمليات الدفع عبر الإنترنت وتحسين كفاءة المعاملات المالية.

2- **الإقراض الرقمي:** تشير القروض الرقمية إلى عملية تقديم القروض وإدارتها بالكامل عبر القنوات الرقمية، حيث يعتمد المقرضون على البيانات الرقمية لاتخاذ قرارات ائتمانية دقيقة وتعزيز التفاعل الذكي مع العملاء، مما يتيح خدمات أسرع وأكثر تخصيصاً مقارنة بالطرق التقليدية. ³

3- **التمويل الجماعي:** تشير منصات التمويل الجماعي إلى منصات إلكترونية تهدف إلى جمع الأموال من الجمهور لتمويل مشروع معين، حيث يعرض صاحب المشروع فكرة مشروعه، مميزاته، وأهدافه، بالإضافة إلى تحديد تكلفته. يمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد الوصول إلى المبلغ المطلوب ضمن فترة زمنية محددة. ومن الأمثلة على ذلك شركة IWWA في الأردن عام 2013. ⁴

1 حمدي زينب، اوقاسم الزهراء، (2019): مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 1، ص 415-400.

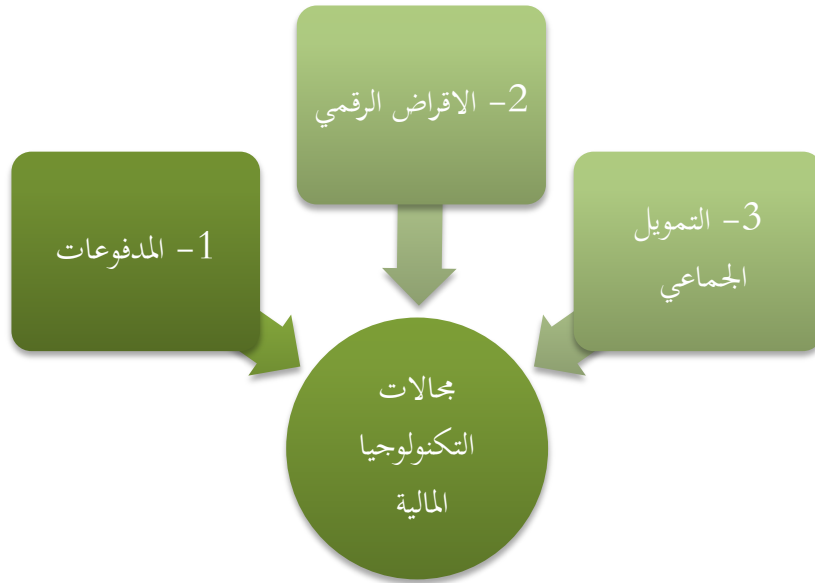
2 Matthieu licora (2017), les banques aux prises les fintech, journal de leconomie politique, university of bouggogne franche – comté , dijon , january, p46 (مع ترجمة و بتصرف)

3 محمد عبد العليم صابر، مرجع سابق، ص 101

4 حمدي زينب، اوقاسم الزهراء، مرجع سابق، ص 406، 407

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

الشكل (1-2) : مجالات التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، (2019): مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 1، ص 415 - 400.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تحسين البنية التحتية الرقمية

تعمل الدول ذات الجاهزية المرتفعة على تطوير بنية تحتية مالية مفتوحة تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات بين مختلف الفاعلين في النظام المالي، مع تعزيز التعاون لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة. كما توظف هذه الدول التكنولوجيا المالية في تنمية مهارات القوى العاملة وخلق فرص عمل جديدة. وفي هذا الإطار، يتم تبني أطر تنظيمية مبتكرة، مثل البيئات التنظيمية التجريبية، بهدف دعم الشركات الابتكارية والمساهمة في تعزيز الشمول المالي. تسعى العديد من الدول إلى اختبار وتطبيق التقنيات التحويلية، مثل تقنية سلسلة الكتل، بهدف تعزيز مستوى الشفافية وترسيخ مبادئ المساءلة والاستدامة في مختلف القطاعات. كما يتعين على الشركات في المنطقة تطوير حلول مبتكرة تساهم في تعزيز الشمولية والاتصالية، الأمر الذي من شأنه خلق فرص عمل لائقة بأجور عادلة وفي ظروف عمل مناسبة، والمساهمة في الحد من البطالة، خاصة في أوساط الشباب والنساء.¹

¹ مستقبل المالية، إعادة تعريف دور التمويل في عالم الثورة الصناعية الرابعة: كيف سيبدو قطاع المالية سنة 2030، مجلة البنك الإسلامي للتنمية، (2022)، ص ص 79-80 <https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2022-80-79> تاريخ الاطلاع 2026/04/21

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

- يمثل تطوير بنية تحتية مالية فعّالة وممتينة أحد المرتكزات الأساسية لدعم متطلبات التكنولوجيا المالية، إذ يتطلب ذلك تحديد أولويات واضحة لتحديث هذه البنية بما يسهم في توسيع نطاق وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، وتمهيد الطريق لإنشاء مركز مالي متطور. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، من أهمها:
- ✓ توسيع الانتشار الجغرافي لمقدمي الخدمات المالية عبر زيادة عدد الفروع؛
 - ✓ الاستفادة من التطور التكنولوجي لتحسين شبكات الاتصال وتعزيز تبادل المعلومات؛¹
 - ✓ تطوير أنظمة ووسائل الدفع والتسوية بما يضمن تسهيل وتنفيذ المعاملات المالية بكفاءة؛
 - ✓ تقديم الخدمات المالية بتكاليف أقل من خلال توظيف تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية؛
 - ✓ إنشاء قواعد بيانات شاملة تتعلق بالمعلومات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.²

تتمثل أبرز عوامل نجاح هذه الشركات في امتلاكها بنية تحتية متطورة قادرة على معالجة كميات كبيرة من معاملات الدفع الرقمي بكفاءة عالية دون التأثير على جودة العمليات. كما تعمل على تقديم باقة متنوعة من خدمات الدفع الرقمي بما يتلاءم مع احتياجات عملائها، وذلك من خلال شبكة واسعة من نقاط الخدمة، مما يتيح لها الوصول إلى شريحة واسعة من المستخدمين. وفي ظل التطورات المتسارعة في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية، بادرت كثير من البنوك إلى إطلاق مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية لمواكبة التحولات الحديثة في القطاع المصرفي، من بينها أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، وبطاقات الائتمان الدولية، إضافة إلى خدمات الرسائل، وتوطين الرواتب، وتسديد الفواتير، وخدمة المجيب الآلي.³

المطلب الرابع: علاقة التكنولوجيا المالية بالتحول الرقمي

تعد التكنولوجيا المالية عنصراً أساسياً في دعم مسار التحول الرقمي، إذ تسهم من خلال الحلول المبتكرة التي تقدمها في تطوير الخدمات المالية وتسريع عملية رقمنة العمليات داخل المؤسسات المصرفية. ويشير التحول الرقمي في المؤسسات المالية إلى عملية شاملة تهدف إلى إدماج التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة التشغيلية والاستراتيجية، بما يساهم في تحسين مستوى الأداء، وتقديم قيمة مضافة للعملاء، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المالية. وفي هذا السياق، تمثل التكنولوجيا المالية (FinTech) تجسيداً واضحاً لهذا التحول، بل تُعد من

¹ بوقرة إيمان، (2018): واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفتار اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 10، العدد 2، ص 16

² جواني صونيا، مريم عدلية، (2021): دور التكنولوجيا المالية تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- تجربة البحرين-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، ص 278.

³ صندوق النقد العربي، (2022): التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية- التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع لجزيرة، الإصدار الأول لتقرير مرصد، ص 9.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

أبرز محركاته في العصر الحديث، لما توفره من تطبيقات تكنولوجية مبتكرة تحدث تغييرات جوهرية في أساليب تصميم وتقديم الخدمات المالية.¹

ترتكز التكنولوجيا المالية على استخدام مجموعة من التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، بهدف تطوير منظومة الخدمات المالية وتحسين كفاءتها. وتشمل هذه الابتكارات مجالات متعددة، من بينها المدفوعات الإلكترونية، والإقراض الرقمي، والتأمين الذكي، إضافة إلى خدمات إدارة الثروات الآلية (Robo-Advisory). ولم تعد هذه الحلول مجرد أدوات لتحسين الأداء، بل أصبحت عاملاً رئيسياً في إحداث تحولات جوهرية في الهيكل التقليدي للقطاع المالي، الأمر الذي جعل التكنولوجيا المالية (FinTech) تحتل موقعاً محورياً في عملية التحول الرقمي.²

يرى العديد من الباحثين أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التحول الرقمي، وذلك من خلال عدة آليات رئيسية، من أهمها:³

✓ رقمنة العمليات المالية:

حيث تتيح تطبيقات التكنولوجيا المالية أتمتة مختلف المعاملات المالية والحد من الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية، الأمر الذي يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتسريع إنجاز المعاملات داخل المؤسسات المالية؛

✓ تحسين تجربة العملاء:

توفر منصات التكنولوجيا المالية خدمات مصرفية رقمية تفاعلية تُمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز مستوى رضا العملاء ويقوي علاقتهم بالمؤسسات المالية؛

✓ تعزيز الشمول المالي:

تساهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية من خلال القنوات الرقمية مثل الإنترنت والهواتف الذكية، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف أو محدودية البنية التحتية المصرفية التقليدية؛

¹ أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية، (2025): التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات -دراسة حالة -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 01، ص 503.

² Amer, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P, (2016) : The Evolution of Fintech, A New Post-Crisis Paradigm, Georgetown Journal of International Law, 47, pp127-131. (مع ترجمة وبتصرف)

³ لزبيدي محمد عبد الله، (2022): وعبد الحسين، زينب مهدي، التحول الرقمي ودوره في تطوير العمل المصرفي، دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة تنمية الرافدين، ص 115 - 100

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

✓ تعزيز الابتكار في الخدمات المالية:

حيث تتيح التكنولوجيا المالية تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تتسم بالمرونة والسرعة، مثل المحافظ الإلكترونية، والإقراض الرقمي، وخدمات الدفع الإلكتروني، بما يدعم قدرة المؤسسات المالية على التكيف مع متطلبات البيئة الرقمية المتغيرة؛

✓ تحفيز الابتكار في المنتجات والخدمات:

حيث تتيح التكنولوجيا المالية تطوير وتصميم حلول مالية مبتكرة ومخصصة تتوافق مع احتياجات العملاء، كما تمكّن المؤسسات المالية من الاستجابة بسرعة أكبر للتغيرات التي تشهدها الأسواق مقارنة بالأنظمة المالية التقليدية. بناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين التكنولوجيا المالية (FinTech) والتحول الرقمي ليست علاقة تأثير أحادي الاتجاه، بل هي علاقة تكامل وتفاعل متبادل. فالتحول الرقمي يوفر البنية التحتية الرقمية والبيئة التكنولوجية الملائمة لتبني تطبيقات التكنولوجيا المالية، في حين تسهم هذه الأخيرة في تسريع وتوسيع نطاق هذا التحول من خلال إدخال أساليب جديدة في تقديم الخدمات المالية وإدارة المعاملات المصرفية. وتزداد أهمية هذه العلاقة في ظل التوجه العالمي نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولاً، حيث أصبحت المؤسسات المالية، ولاسيما البنوك، مطالبة بإعادة هيكلة أنظمتها ومنصاتها بما يتوافق مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة، والاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا المالية لتعزيز مرونتها التنظيمية ودعم قدرتها على الابتكار والمنافسة.¹

1 الطائي ياسر عبد المنعم، والفتلاوي، نور عدنان، (2021): دور التكنولوجيا المالية في التحول الرقمي للخدمات المصرفية، مجلة الدراسات الاقتصادية،

جامعة البصرة العدد 17، 94-112

المبحث الثالث: مدخل حول الشمول المالي

الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد على الصعيد الدولي، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث كشفت هذه الأزمة عن أهمية توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد جاء الاهتمام بهذا المفهوم في إطار توجه عالمي يسعى إلى إدماج أكبر شريحة ممكنة من الأفراد والمؤسسات ضمن المنظومة المصرفية والمالية، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يبرز الشمول المالي كمفهوم أساسي يستدعي الدراسة والتحليل.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأبعاده

1- مفهوم الشمول المالي

لقد ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي من أهمها:

وفقا لتعريف كل من Group of Twenty و Alliance for Financial Inclusion AFI، يقصد بالشمول المالي تعزيز إمكانية وصول مختلف فئات المجتمع، لاسيما الفئات الهشة ومحدودة الدخل، إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، مع ضمان تقديمها بطريقة عادلة وشفافة وبأسعار مناسبة.¹

وفقاً لتعريف International Monetary Fund، يشير الشمول المالي إلى قدرة الأفراد والشركات، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض والشباب، على الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية عالية الجودة واستخدامها، مثل المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين، وذلك من خلال مؤسسات مالية متعددة وفي ظل إطار قانوني وتنظيمي يضمن سهولة واستدامة تقديم هذه الخدمات.²

عرف World Bank الشمول المالي بأنه تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم في مجالات المعاملات المالية، والمدفوعات، والادخار، والائتمان، والتأمين، على أن يتم تقديم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة. كما يقاس مستوى الشمول المالي عادة بنسبة الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية الرسمية إلى إجمالي عدد السكان. ووفقاً لرؤية البنك الدولي بشأن النفاذ

¹ فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2015): متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ص02.

² أيمن بوزانة ووفاء حمدوش، (2021): واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، ص74.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

المالي، يُعد امتلاك حساب للمعاملات الخطوة الأولى نحو تحقيق الشمول المالي، نظرًا لما يتيح من إمكانية حفظ الأموال، وإجراء المدفوعات، إضافة إلى كونه بوابة أساسية للاندماج في النظام المالي الرسمي¹.

عرفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي بأنه عملية تهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى طيف واسع من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة، وتوفيرها في الوقت المناسب وبأسعار معقولة. كما تسعى هذه العملية إلى توسيع استخدام تلك الخدمات من قبل مختلف فئات المجتمع، من خلال تبني أساليب مبتكرة تشمل تحسين جودة الخدمات وتعزيز التثقيف المالي، بما يساهم في دعم الرفاه المالي وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي².

عرف مركز الشمول المالي في واشنطن الشمول المالي بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب ميسر يحفظ كرامة العملاء. ويهدف الشمول المالي إلى تمكين مختلف فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية دون تمييز أو إقصاء، مع ضمان جودة هذه الخدمات وملاءمة تكلفتها، وتقديمها بطريقة تحترم كرامة المتعاملين وتعزز ثقتهم في النظام المالي³.

يتضح من التعاريف السابقة أن الشمول المالي هو تلك العملية التي تهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الأسر، والمؤسسات، والفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة، وذلك بأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب وبما يلبي احتياجاتهم المالية. كما يشمل الشمول المالي توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات من قبل مختلف شرائح المجتمع، من خلال تبني أساليب مبتكرة تعتمد على نشر الوعي وتعزيز التثقيف المالي، بما يساهم في تحسين الرفاه المالي ودعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

2- أبعاد الشمول المالي

نظرًا للأهمية المتزايدة للشمول المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فقد ازداد الاهتمام الدولي بوضع السياسات والمبادرات الداعمة لتعزيزه. كما أن توفر بيانات موثوقة وشاملة حول مكونات الشمول

1 أمينة خلج، (2022): دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بولعي، الشلف، الجزائر، ص 112.

2 يسر برنية وآخرون، (2019): محافضي الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي وامانة مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الامارات العربية المتحدة، ص 02.

3 نصيرة محاجبية، آسيا سعدان، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة: الجزائر تونس والمغرب، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية
أبحاث ودراسات، المجلد 10 العدد 03، جامعة قلمة والبلدة 02، الجزائر، ص 748.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

المالي يُعدّ أمرًا ضروريًا لتنفيذ هذه السياسات وتقييم آثار المبادرات المرتبطة بها، فضلاً عن كونه الأساس الذي تُبنى عليه الأهداف الطموحة في هذا المجال. وفي هذا الإطار، وافق قادة Group of Twenty خلال G20 Cannes Summit على توصية Global Partnership for Financial Inclusion GPFي الرامية إلى دعم الجهود الدولية والوطنية المتعلقة بتوفير بيانات الشمول المالي.

✓ الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية. ويتطلب تقييم مستوى هذا الوصول تحديد وتحليل مختلف العوائق التي قد تحد من فتح الحسابات المصرفية أو استخدامها، مثل ارتفاع التكاليف أو بُعد نقاط تقديم الخدمات المالية كالفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي وغيرها. كما يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى هذه الخدمات من خلال المعلومات والإحصاءات التي توفرها المؤسسات المالية¹

✓ استخدام الخدمات المالية:

يشير بُعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استغلال العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي. ويتطلب تقييم هذا البُعد جمع بيانات حول انتظام وتكرار استخدام هذه الخدمات على مدى فترة زمنية محددة، بهدف قياس مدى فعالية استفادة العملاء منها²

✓ الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات:

يعد وضع مؤشرات دقيقة لقياس بُعد جودة الخدمات المالية تحديًا قائمًا بحد ذاته. فقد أصبح الشمول المالي على مدى السنوات الماضية جزءًا من أولويات الدول النامية، الأمر الذي استدعى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. وعلى الرغم من أن عدم توفر الوصول إلى الخدمات المالية لا يزال يمثل مشكلة تختلف شدتها بحسب البلد ونوع الخدمة، فإن التحدي الأكبر يكمن في ضمان جودة هذه الخدمات. ويتطلب ذلك من الجهات المعنية دراسة وتقييم ومقارنة الخدمات المالية، واتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة واضحة لضمان تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية تلبي احتياجات المستخدمين.³

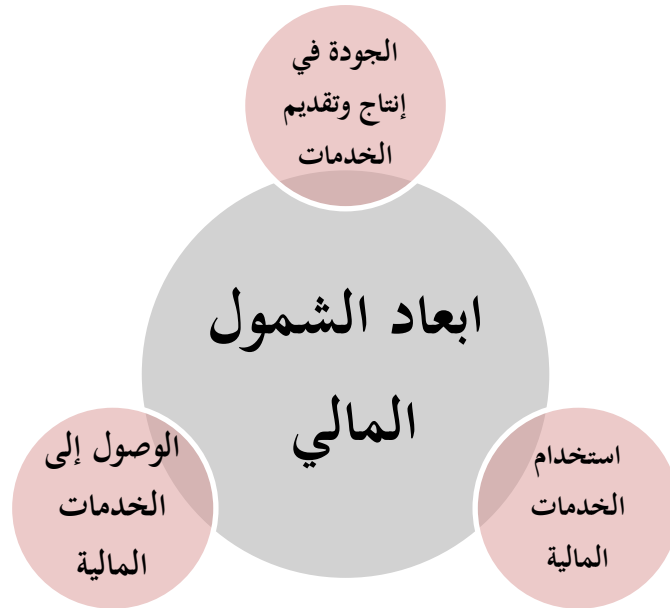
¹ Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malaysia, 2013 (مع ترجمة وبتصرف)

² أسامة فراح، ورحمة عبد العزيز، (2021): الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في لبنان، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 02، الطبعة 04

³ حنين محمد بدر عجوز، (2017): دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص ص 28-29

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

الشكل (1-3): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- أسامة فراح، ورحمة عبد العزيز، (2021): الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في لبنوك. مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 02، الطبعة 04
- حنين محمد بدر عجوز، (2017): دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص ص 28-29.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

يتضمن كل بعد من الأبعاد الثلاثة السابقة مجموعة من المؤشرات المحددة، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

الجدول (1-1): مؤشرات قياس الشمول المالي

المؤشر	البعد
- عدد فروع المصارف، أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات الخصم الآلي). مخصصة لكل 100 ألف بالغ - عدد فروع المصارف، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم 2 - عدد محطات نقاط البيع لكل 100 ألف بالغ.	الوصول إلى الخدمات المالية
- نسبة الافراد والبالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية - عدد المودعين البالغين او عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين - عدد المقترضين او عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين	استخدام الخدمات المالية
المعرفة المالية - نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي - الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر كلفة الاستخدام - متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري - متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية - متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي جاري (الرسوم السنوية) متطلبات الشفافية - إجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان (التكاليف الأساسية بالإضافة الى العمولة والرسوم والتأمين والضرائب) - الإفصاح عن المعلومات باستخدام لغة سهلة - منع البنود او الشروط المخفية - وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المعقدة.	الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات

المصدر: ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الاعرجي، (2020): القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 119، العراق، ص 328.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

المطلب الثالث: استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية

شهدت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى تعزيز مستويات الشمول المالي لدى الأفراد والمؤسسات، وذلك في إطار دعم التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. وترتكز هذه الاستراتيجيات على مجموعة من المحاور الأساسية، من أبرزها:¹

- ✓ تحديث وتطوير البنية التحتية لنظم الدفع بما يساهم في تسهيل المعاملات المالية وتعزيز كفاءتها؛
- ✓ تشجيع المصارف على التوسع في فتح الحسابات المصرفية بهدف زيادة عدد المتعاملين مع الجهاز المصرفي؛
- ✓ تنويع وتطوير الخدمات المالية المقدمة للأفراد والشركات بما يتلاءم مع احتياجات مختلف الفئات الاقتصادية؛
- ✓ الاستفادة من التقنيات الرقمية في توسيع نطاق الشمول المالي، خاصة لفئات الشباب والنساء والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تعزيز دور المؤسسات المالية غير المصرفية في دعم جهود الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية؛

- ✓ الاستفادة من أدوات التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات فئات أوسع من المجتمع؛
- ✓ نشر الثقافة المالية وتعزيز حماية المستهلك المالي بما يساهم في رفع مستوى الوعي المالي لدى الأفراد؛
- ✓ تعزيز المنافسة في القطاع المالي بما يساهم في تحسين جودة الخدمات المالية وتخفيض تكلفتها.

المطلب الرابع: تحديات الشمول المالي

أشار التقرير العربي الموحد لسنة 2012 إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه النظم المالية في الدول العربية، والتي من شأنها أن تحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:²

- ✓ ضعف تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالدرجة التي تسمح بتوسيع فرص الحصول على التمويل، فعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته هذه البنية في السنوات الأخيرة، إلا أن العديد من الدول لا تزال تفتقر إلى المقومات الأساسية الداعمة للنفوذ إلى التمويل، ومن أهمها وجود أنظمة فعالة للاستعلام الائتماني، ونظم الرهونات، وآليات الاقتراض المضمون، إضافة إلى ضمان حقوق الدائنين؛

¹ صندوق النقد العربي، (2015): "متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

² حنين محمد بدر عجوز، (2017): دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء. دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص 25-26

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

- ✓ انخفاض مستوى المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، إلى جانب ارتفاع نسب التركيز الائتماني، سواء فيما يتعلق بالائتمان الموجه للأفراد أو ذلك المقدم للشركات؛
- ✓ غياب إطار قانوني واضح لتصنيف مؤسسات التمويل متناهي الصغر في العديد من الدول، حيث غالباً ما يتم تسجيلها كمنظمات غير حكومية، الأمر الذي يصعب عملية إخضاعها لإطار رقابي وإشرافي من طرف البنك المركزي أو هيئة مالية مستقلة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الشفافية في نشاط هذا القطاع، إضافة إلى صعوبة تقييم قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل عملياته، سواء عبر استقطاب الودائع أو من خلال الاقتراض؛
- ✓ بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، خاصة مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، فضلاً عن محدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، ولا سيما أسواق السندات، مما يزيد من الاعتماد على الائتمان المصرفي الذي يعتمد أساساً على موارد قصيرة الأجل، وهو ما قد لا يتلاءم مع تلبية الاحتياجات التمويلية المتوسطة والطويلة الأجل للأفراد والشركات.

الفصل الأول: الابتكار المالي والشمول المالي

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل ان الابتكار المالي يعد من العوامل الأساسية التي ساهمت في تطوير القطاع المالي وتعزيز كفاءته، من خلال استحداث منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات مختلف المتعاملين وتواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية. كما تبين أن التكنولوجيا المالية تمثل أحد أهم المحركات الداعمة لهذا الابتكار، إذ أسهمت في إحداث تحول في نماذج تقديم الخدمات المالية التقليدية عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، مما أدى إلى تسهيل المعاملات المالية وتحسين جودتها. ومن جهة أخرى، يبرز الشمول المالي كأحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها مختلف الدول والمؤسسات المالية، لما له من دور في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتمكين مختلف فئات المجتمع من الاستفادة منها. وعليه، فإن تكامل هذه المفاهيم يشكل أساساً مهماً لفهم التحولات التي يشهدها القطاع المالي.

الفصل الثاني

التجارب الدولية الرائدة في توظيف
التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول
المالي

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

تمهيد

في إطار دراسة الشمول المالي وأهميته في تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، يتناول هذا الفصل مجموعة من التجارب الدولية الرائدة التي نجحت في توظيف التكنولوجيا المالية كأداة فعالة لتوسيع نطاق الخدمات المالية.

تعد كل من مملكة البحرين والهند وكينيا نماذج بارزة في هذا المجال، حيث اعتمدت البحرين بيئة تنظيمية مرنة داعمة للابتكار ما ساهم في تعزيز قطاع التكنولوجيا وجذب الاستثمار أما الهند فقد ركزت على الشمول المالي الشامل عبر رقمنة الخدمات المالية وتوسيع الوصول للحسابات البنكية للفئات غير مشمولة مصرفيا من خلال حلول تقنية مبتكرة وبرامج وطنية واسعة النطاق أما كينيا فقد ساعدت برامجها العديد من المعزولين ماليا على الانضمام للدائرة المصرفية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل لتحليل هذه التجارب واستعراض دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي واستخلاص أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها، حيث يتناول:

المبحث الأول: تجربة مملكة البحرين في تطبيق الشمول المالي.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي في كينيا.

المبحث الثالث: تجربة الهند في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: تجربة مملكة البحرين في تطبيق الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية خلال السنوات الأخيرة.

تشهد البحرين تنوع كبير في معاملاتها المالية حيث أعطت التكنولوجيا والابتكار الاتساع لانتشار الخدمات المالية وتسهيلها على كافة فئات المجتمع.

المطلب الأول: جهود مملكة البحرين في تعزيز الشمول المالي الرقمي

تعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في منطقة الخليج التي تشجع نمو الخدمات المصرفية والمالية الرقمية. وذلك من خلال تطوير مجموعة واسعة من الابتكارات حيث لقيت عمليات الدفع عبر الأنترنت إنتشار واسعاً حيث تملك البحرين وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار¹ التي تعد أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط أهم مسرعات الأعمال أنشأت بالتعاون مع صندوق العمل، لقد عمل المصرف المركزي البحريني على مواصلة التقدم والوصول لنظام مالي مريح عبر النقاط الآتية:

1- تطوير أنظمة المدفوعات العابرة للحدود:

1-1 منصة آفاق: هي تعاونية بين مصرف البحرين المركزي ومصرف السعودية ساما. في نظام الخليج العربي للتحويلات المالية الآلية السريعة.²

أطلقت في 10 ديسمبر 2020 تتولى تشغيله شركة مدفوعات الخليج GPC الواقع مقرها في الرياض التي أسست بناءً على قرارات مجلس التعاون الخليجي لإنشاء وتشغيل نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS لدول مجلس التعاون الخليجي التي تضم كل من "الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، كويت". واحتضنته البحرين عبر مراحل في المرحلة الأولى خلال شهر أبريل 2021 حيث قام المصرف المركزي البحريني بضم كل بنوك التجزئة على حد سواء:

¹ تم الإطلاع عليه يوم: 2026/04/11 على الساعة 20:00 من موقع www.bahrain.bh البوابة الوطنية لمملكة البحرين.

² مصرف البحرين المركزي، يلتحق مصرف البحرين المركزي بنظام المدفوعات الخليجي آفاق، المركز الإعلامي، من الموقع الرسمي: www.cb.gov.bh تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/12 على الساعة 14:35.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

✓ البنك الأهلي المتحد

✓ بنك البحرين الإسلامي

✓ بنك البحرين والكويت

✓ بنك الإسكان

✓ بنك البحرين الوطن

2-1 أهداف أفاق:

✓ تزويد البحوث والعملاء بقناة إضافية لتحويل الأموال عبر وسيلة أسرع وأكثر أمان وأقل تكلفة؛

✓ الحد من المخاطر.

وقد بانت نتائج أفاق في حدود تلك الفترة ما أسهمت في رفع مؤشرات الشمول المالي على التالي:

الجدول رقم (2-1): مؤشرات الشمول المالي في البحرين للسنتين 2020 و2021 على التوالي

2021	2020	مؤشرات الشمول المالي في البحرين
29	29	عدد المصارف
151	175	عدد من الفروع
461	505	عدد أجهزة الصراف الآلي
2,457,448	2,026,890	عدد الحسابات
1,107,994	707,794	عدد الحسابات المرتبطة بالإنترنت والكمبيوتر الشخصي
1,808.3	1,733.70	بطاقات الصراف الآلي بالآلاف
1,557.5	1,363.40	بطاقات الخصم بالآلاف
312	402,2	البطاقات الائتمانية بالآلاف
1,504,365	1,472,204	تعداد السكان

المصدر: من التقرير الإقتصادي لعام 2022 لمصرف البحرين المركزي. report 2022 central bank of Bahrain.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

فقد أحرزت مملكة البحرين إنجازا اقتصاديا جديدا بتصدرها الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2025 بحسب التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حيث جاءت في المركز 29 عالميا لتؤكد مكانتها كمركز مالي رائد في المنطقة¹. يرتبط هذا التقدم برؤية البحرين الاقتصادية 2030 التي تركز على بناء اقتصاد متنوع و مستدام وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات حيث عملت في السنوات الأخيرة على تقرير الخدمات الرقمية و تشجيع الشركات الناشئة والحرص على التنوع وجذب الأعمال المبتكرة هذا ما أعطى مصدر جذب لفئة النساء للدمج المالي، فوفقا لدليل الشمول المالي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة فقد بلغت نسبة امتلاك النساء للحسابات المالية 83% مقابل 82% للرجال بفارق فجوة نقطة واحدة². ما يعكس مستوى أعلى من الشمول المالي و قدرة أكبر على إدماج النساء ضمن النظام المالي الرسمي.

2- الخدمات المصرفية والتمويل المفتوح:

برزت الخدمات المصرفية والتمويل المفتوح كأحد أهم الركائز الأساسية للتحويل الرقمي في القطاع المالي وفق استراتيجية المصرف المركزي البحريني لتطوير القطاع باستخدام التكنولوجيا لجذب الاستثمار وتوسيع الوصول للخدمات المالية بما في ذلك الدفع الإلكتروني والقروض الصغيرة.

تعزيز دور منصات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية ما أسهم في رفع مستوى الوصول للخدمات المالية بالنسبة للأفراد والشركات الصغيرة وعلى إثرها تحظى البحرين بالعديد من منصات الدفع والتمويل التي تسهم في الرفع من مستوى الشمول المالي المتمثلة في الآتي:

✓ Benefit.bh: هي أبرز مؤسسات الدفع البحرينية تمثل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية للمنطقة أسست سنة 1997 بمبادرة من قبل 17 بنك تجاري لتكوين شبكة وطنية لربط أجهزة الصراف الألي ونقاط الدفع الرقمي حتى تطورت لتكون مزود الخدمات المساندة للقطاع المالي في المملكة بخدمات متطورة وآمنة.

✓ 2018 مختبر بنفتم للتكنولوجيا المالية

¹ اتحاد المصارف العربية Uabonline.org أخبار الخليج تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/05/31 على الساعة 14:00.

² سيد أحمد، (2026): الفجوة بين الجنسين لا تتجاوز 1% في الشمول المالي وفقا للإسكوا، مجلة الأيام البحرينية، العدد 13568.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

✓ 2019 إعرف عميلك

✓ 2021 شيك إلكتروني

✓ 2022 خدمة التحويل الدولي

✓ 2023 الإستحواذ على خليج البحرين للتكنولوجيا وتقديم حلول إعلانية على تطبيق بنف باي

✓ 2024 التحقق من الهوية والتقييم الائتماني وفتح الخدمات المصرفية.

تقدم المنصة للأفراد مجموعة متنوعة من الخدمات من بينها التحويل الفوري للأموال بين الحسابات المصرفية بخدمة فوري ودفع الفواتير بخدمة فواتير والدفع عبر رمز الاستجابة السريعة QRCode، والتسوق الإلكتروني، وإعادة شحن الرصيد، والدفع عبر الهاتف الذكي، أما بالنسبة للشركات والتجار فتوفر المنصة خدمات قبول المدفوعات الإلكترونية وتحصيل المستحقات المالية، وربط المتاجر الإلكترونية بأنظمة الدفع الرقمية وإدارة عمليات التحصيل والتسوية المالية. فقد أسهمت منصة بنفنت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في البحرين من خلال تسهيل الوصول للخدمات المالية الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد وزيادة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

✓ Flooss¹:

هي منصة رقمية للإقراض والتمويل بأحكام متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخاضعة لرقابة المصرف البحريني المركزي، توفر المنصة مجموعة من الخدمات المالية الموجهة للأفراد، أهمها التمويل النقدي الفوري وخدمة "اشترى الآن وادفع لاحقاً" بالإضافة إلى تمويل الأجهزة الإلكترونية والمنتجات الاستهلاكية بنظام المراجعة الإسلامية

كما تقدم خدمة التقسيط "flooss split" التي تسمح للعميل بشراء السلع والخدمات من المتاجر الشريكة وتقسيم قيمة المشتريات إلى أربعة أقساط متساوية دون فوائد أو أرباح صافية، يتم دفع القسط الأول عند إتمام عملية الشراء، بينما تسدد الأقساط الثلاثة المتبقية على فترات لاحقة، وتصل حدود الخدمة إلى 500 دينار بحريني لبعض العملاء وفق درجة التأهيل المتوافقة مع الشروط الآتية:

✓ مواطن ذو جنسية بحريني أو مغترب؛

¹ من الموقع الرسمي Floss.com تم الإطلاع عليه على الساعة 14:00

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

✓ هوية بحرينية سارية المفعول أو تصريح إقامة ساري المفعول؛

✓ موظف أو متقاعد؛

✓ الفئة العمرية بين 21 و64 سنة.

الشكل رقم (2-1) واجهة منصة flooss split



المصدر: من واجهة الموقع الرسمي لتطبيق فلووس flooss.com

✓ Tap payments¹:

هي منصة تكنولوجيا مالية متخصصة في معالجة وإدارة المدفوعات الإلكترونية، حيث توفر لعملائها من تجار و رواد مشاريع فردية وأصحاب الشركات الناشئة و رواد الأسواق الإلكترونية حلول للدفع الإلكتروني المؤمن و البسيط. تعتمد هذه المنصة على واجهة تطوير البرامج APA و المكتبات و أدوات التكامل المختلفة مثل المنصات الجاهزة Plgins و حزم تطوير البرامج SDR. كما تتيح المنصة قبول وسائل دفع متعددة و إدارة عمليات الدفع و التحصيل

¹ من الموقع الرسمي tap company تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/05/06 على الساعة 14: 15

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

من خلال بوابة موحدة تتيح خدمات الفوترة، قبول المدفوعات، إدارة المحافظ، استلام المدفوعات، إدارة العملاء، إدارة الأعمال، ما يساعد الشركات على تحسين تجربة العملاء واتخاذ قرارات أكثر فعالية.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في توسيع حصول الخدمات المالية في البحرين

تمتلك ملكة البحرين أكثر من 115 شركة نشطة تشكل مستقبل الابتكار المالي وفقاً لتقرير منظومة التكنولوجيا المالية في البحرين لسنة 2025¹ حيث يتصدر قطاع المدفوعات والتحويلات المالية نسبة 27% من التجارب 7 التمويل الجديدة مثل التطبيقات التي تقدم حلول التمويل الشخصي السريع بما فيها أنظمة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

✓ تطبيق BEDE:

هو تطبيق تكنولوجي مالي مبتكر، أطلقته شركة زين البحرين وهي شركة اتصالات رائدة في المملكة يمكن هذا التطبيق من الحصول على موافقات فورية خالية من المتاعب بناءً على ملف العميل.

الشكل رقم (2-2): أبرز شركات التكنولوجيا المالية في البحرين

Bahrain Fintech Landscape 2025 - Bar Chart



المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على تقرير: Bahrain fintech Ecosystem Report 2025 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/10 على الساعة 09:00.

¹ من الموقع [www. Bede.bh](http://www.Bede.bh) تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/16 على الساعة 13:00

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

يبين الرسم البياني أعلاه القطاعات التي تستحوذ على التكنولوجيا المالية في البحرين حيث يشهد قطاع التكنولوجيا في البحرين تنوع ملحوظ، تستحوذ خدمات المدفوعات والتحويلات التحقق من الهوية أعلى نسبة 27% وهو ما يفسر تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في إنجاز المعاملات المالية كما تحتل المنصات التكنولوجية المرتبة الثانية بنسبة 11% ما يدل على وجود بنية تحتية رقمية داعمة لنمو هذا القطاع.

كما يتضح أيضا بروز قطاعات أخرى كالتمويل البديل، إدارة الثروات، العملات الرقمية، الخدمات البنكية الرقمية بنسب تتراوح بين 5% و 7%، وهذا ما يفسر أن السوق البحريني يسعى لإيجاد حلول مالية متطورة ومتنوعة تستجيب لحاجات الأفراد والمؤسسات.

كما تظهر بعض القطاعات المرتبطة بالشمول المالي مثل: التمويل الأصغر والخدمات المالية الشخصية بنسب أقل بلغت 4% و 1% هذا يعني أن الجهود ما زالت مركزة أكثر على الخدمات الرقمية الكبرى. في حين أن مساعي الشمول المالي تحتاج لدعم الفئات المحدودة الدخل.

المطلب الثالث: نتائج وتحديات التكنولوجيا المالية في البحرين

تعد البحرين قوة صاعدة في الخليج وما دعمها هو تطلعات البنك المركزي البحريني. حيث تعد المنطقة كمركز رائد للتمويل الرقمي بعد إطلاق أول شكل تنظيمي في الخليج العربي بإنشاء وحدة متخصصة في التكنولوجيا المالية¹ والابتكار تحقق المهمة بكيانين وهما:

✓ **البيئة التجريبية الرقابية:** أنشأتها مملكة البحرين والذي يسمح للشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية بتقديم حلول مصرفية ومالية مبتكرة؛

✓ **خليج البحرين للتكنولوجيا المالية:** قد خطت مملكة البحرين خطوة كبيرة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المالية إذ بات خليج البحرين للتكنولوجيا المالية fintech bay أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط؛

¹ الموقع الرسمي للبوابة الوطنية لمملكة البحرين www.bahrain.bh.com مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

- ✓ توجه كل الخدمات المصرفية الرقمية والأصول المشفرة للخدمات المصرفية المفتوحة والتمويل الجماعي ومنصات الدفع عبر الأنترنت؛
- ✓ اتساع العمل بتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول؛
- ✓ ارتفاع حجم المعاملات إلى 33 مليار دينار بحريني في سنة 2024 التي مست كل من الأموال الإلكترونية عبر نظام التحويل EFTS إلى جانب تطبيق fawri و fawatteer المختصين في عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول.

الجدول رقم (2-2): نسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية للسنوات بين 2022 و2024

السنة	نسبة استخدام الأنترنت	إستخدام الخدمات المالية الرقمية
2022	98,7%	86%
2023	98,9%	89%
2024	99%	92%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاستعانة على تقرير data report تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 ماي 2026. الساعة 09:00.

يبين الجدول توسع استخدام الخدمات المالية في البحرين للفترة من 2022 إلى 2024 فقد ارتفعت نسبة استخدام الأنترنت والتي كانت بنسبة 98,7% سنة 2022 ثم انتقلت إلى 98,9% لتصل إلى 99% سنة 2024 وهي المساهم الأول لتوسع استخدام الخدمات المالية الرقمية والتي ازداد الإقبال عليها لما تضمن من سهولة وأمان فقد أولت البحرين اهتماما كبيرا بتطوير بنيتها التحتية الرقمية.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

المبحث الثاني: تجربة كينيا في تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار المالي.

تعد كينيا من الدول النامية في جنوب قارة إفريقيا إلا أنها باتت من ضمن التجارب المحتذى بها في تطبيق مبادئ الشمول وذلك بفضل إدخالها للعملة و الابتكار المالي، مما يتجلى في خدمات M PESA.

المطلب الأول: نشأة وتطور منصة M pesa

1- مفهوم ام بيسا:

✓ لغة: حرف الميم يدل على الهاتف المحمول من كلمة Pesa/mobile وتعني: مال باللغة السواحلية
✓ اصطلاحاً: هي منصة إلكترونية مالية تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهاتف المحمول للكينيين، موجهة خاصة لمن لا يملكون حسابات بنكية ويقطنون في المناطق الريفية.¹

بدأت هذه المنصة نشاطها منذ (2007) ومن أبرز خدماتها: التحويل والإيداع والسحب والدفع، التمويل الصغير للأفراد منخفض التكلفة عن طريق منحها نقد سائل.

2-نشأتها: قامت كل من مؤسستي وشركتي safaricom وvodafone بإطلاق خدمة M.PESA و التي بدأت كمبادرة مشتركة بين العام و الخاص ووزارة التنمية و VODAFONE في 2005. وذلك بواسطة تمويل من مسابقة صندوق التحدي لتعميق الخدمات المالية

✓ شركة سفاريكوم:² وهي شركة إتصالات وتعد المزود الرائد لحلول الاتصالات المتكاملة في كينيا حيث تفرض على مستخدمي منصة safaricom Sim الذين يرغبون في التسجيل في منصة M Pesa القيام بذلك باستخدام هوية حكومية سارية مثل: بطاقة الهوية الوطنية الكينية أو جواز السفر حيث يتم تمييز كل معاملة بتعريف الطرف الذي يقوم بتحويل أو دفع أو إيداع أو سحب أموال.

¹ حدوش شروق، بن عوالي الجيلالي، بوعقل مصطفى، (2021): الخدمات المالية عبر الهاتف النقال مجلة التنويع الاقتصادي M Pesa تجربة كينيا، ص90.

² نوازي لعلاوي، عبد القادر خليل، (2021): مساهمة تحويل الأموال عن طريق الهاتف في إرساء الشمول المالي في إرساء الشمول المالي تجربة كينيا، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 11، عدد 02، جامعة بجلي فارس بالمدينة ص ص 804-817-825.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

3- تطبيقات M. PESA

✓ تطبيق M. Shwari

وهي خدمة ادخار وإقراض تمكن عملاء ام بيسا من توفير مبلغ زهيد حتى ولو واحد شلن كيني.

✓ KCBM .Pesa¹

خدمة ادخار وقروض تمكن العملاء من الادخار يبدأ من شلن كيني والحصول على قروض تبدأ من 100 شلن كيني تسدد خلال شهر ولها شكلين إما حساب وديعة ثابتة في فترة محددة أو مبلغ صغير في كل مرة حساب توفير مستهدف والحصول على فائدة تصل ل 3,6% سنويا على رصيد المدخرات.

✓ Fuliza

خدمة سحب على المكشوف مستمرة تسح للعملاء التابعين لشركة safaricom بإكمال معاملات M.pesa الخاصة بهم حتى عندما لا يكون لديهم أموال كافية في حسابهم الخاص و للاستفادة من خدمات السحب على المكشوف من فوليزا إم بيسا يجب أن يكون العميل مسجلا في خدمة إم بيسا ولديه خط safaricom Mpesa ويتعين على العملاء الاشتراك في خدمة Fuliza على أساس نشاط خط العميل على الأقل لمدة 6 أشهر ولزيادة حدها وجب الاستمرار في خدمات safaricom and Mpesa حيث يتم سداد الرصيد في خدمة فوليزا في الوقت المحدد عن طريق شحن الحساب الخاص بالعميل .

✓ تحدي M Shwari لمدة 52 أسبوع:

عبارة عن برنامج إدخار يهدف لغرس ثقافة الادخار بين الكينيين من خلال خدمة M shwari والهدف هو الوصول للمبلغ المرجو 68,900 شلن كيني من خال توزيعه على مدار العام.

✓ حلال بيسا:

أول منتج تمويل رقمي متوافق مع الشريعة الإسلامية مدعوم من إم بيسا بالشراكة مع بنك الخليج الإفريقي يعمل وفق نموذج التورق ما يعني العميل يحصل على تسهيلات لا قروض.

¹ Safaricom PLC ,MY Safaricom world: bundles and Calling Airtime Plans.Safaricom PLC.available at:myaccount.safaricom.co.ke.accessed on :10/04/2026 .23:30.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

✓ فوليزا شارارا:

خدمة ائتمانية متاحة عبر نظام إم بيسا للأعمال تتيح هذه الخدمة لأصحاب الأعمال إتمام معاملاتهم عن طريق السحب على المكشوف من حساباتهم عندما لا تتوفر لهم أموال كافية في حساباتهم على نظام إم بيسا للأعمال يجب أن يكون صاحب العمل نشطا لأكثر من 6 أشهر في خدمة M pesa Business ليصبح مؤهلا للحصول على fuliza Biasha.

المطلب الثاني: آلية عمل منصة M.Pesa

تعد بدايات نشاط وعمل منصة إم بيسا من شكلها البسيط حيث بدأت من تحويل الأموال عبر الرسائل النصية القصيرة باستخدام الهاتف المحمول العادي. فهي تمكن المستخدمين من إرسال الأموال وسحبها إلكترونيا أما عملية الإيداع والسحب فتتم من خلال شبكة من الوكلاء الذين يعملون كأهم أجهزة صراف ألي، حيث معظم وكلاء M.Pesa هم محطات الوقود، متاجر صغيرة... يأخذون علاوة عليها في حساباتهم تضاف أساسا على كمية المعاملات بالمنصة سحب، إيداع، تحويل، للتسجيل في منصة إم بيسا يستلزم أن:

- ✓ يقوم الزبون بالتسجيل عند وكيل معتمد وينشأ حساب مرتبط برقم الهاتف؛
- ✓ يقوم بإيداع مبلغ في الحساب باستخدام القسائم التي يشتريها من الوكيل.

كما حرصت على نشاط وحركة الكينيين المقيمين بالخارج، حيث أعلنت خاصية western union التي إستفاد من الخدمة 5مليون زبون من بريطانيا ،تليها خدمة Liporkaramaro .

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

الجدول رقم (2-3) تدفقات الأموال بواسطة الخدمات الرقمية للفترة من 2020 إلى 2024:

الوصف	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي تحويلات الأموال عبر الهاتف المحمول بمليارات الشلن الكيني.	5.213.5 شلن الكيني	6.868.80 شلن الكيني	7.908.8 شلن الكيني	7.953.9 شلن كيني	8,2024 شلن كيني
اشتراكات خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول	61.409 شلن الكيني	65.085 شلن الكيني	65.737.2 شلن الكيني	66.745.7 شلن الكيني	71.375.1 شلن الكيني

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الكيني www.centralbankofkenya تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 ديسمبر الساعة 13:00.

يبين الجدول أعلاه تطور خدمات الأموال الرقمية في كينيا للفترة الممتدة من سنة 2020 لسنة 2024 حيث سجلت تحويلات الأموال عبر الهاتف المحمول ارتفاع مستمر فقد ارتفعت من حوالي 5.213.5 مليار شلن كيني سنة 2020 إلى ما يقارب 8.202.4 مليار شلن الكيني يعكس التوسع الكبير في استخدام خدمات الدفع والتحويل الرقمي خاصة عبر منصة Mpesa نتيجة زيادة الاعتماد على الهواتف المحمولة في المعاملات المالية اليومية ، كما يتبين ارتفاع عدد اشتراكات خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول من 61.409 مليون مشترك سنة 2020 إلى 71.375.1 مليون مشترك سنة 2024، وهو ما يدل على اتساع الشمول المالي الرقمي ووصول الخدمات المالية إلى فئات أوسع من السكان ،خصوصا في المناطق التي تعاني من ضعف انتشار البنوك التقليدية ويفسر هذا التطور جهود البنك المركزي الكيني في دعم الابتكار المالي، وتحسين البنية التحتية الرقمية، إضافة إلى الثقة المتزايدة في الخدمات المالية الإلكترونية. ما حرصت على نشاط وحركة الكينيين المقيمين بالخارج. حيث أعلنت خاصية Western union التي تسمح بتحويل الأموال من خارج كينيا لداخلها حيث استفادت من الخدمة 5مليون زبون من بريطانيا تليها خدمة Liporkaramaro.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

المطلب الثالث: النتائج الاقتصادية و الاجتماعية ل M pesa على الفئات الغير متعاملة مع البنوك

قامت M pesa بدور محوري في تعزيز الشمول المالي في كينيا وبعض البلدان الإفريقية حيث وفرت خدمات مالية يمكن للذين لا يتعاملون مع البنوك الوصول لها . ما ساهم في نجاح M pesa لقدرتها على الاستفادة من تكنولوجيا الهاتف المحمول لتقديم معاملات آمنة و بأسعار معقولة .

1- أثر M pesa على الحالة الاجتماعية: ساهمت خدمة M PESA في إحداث آثار إيجابية مهمة خاصة في كينيا وأبرزها:

سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وتعزيز التنمية الاجتماعية حيث شهدت كينيا في 2022 معاملات بقيمة 36 تريليون شلن كيني ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لكينيا .

الجدول رقم(2-4) يوضح المساواة بين الجنسين حسب مؤشر African women Inclusion Index لسنة 2025

الملاحظة	الرجال	النساء	المؤشر
نسبة الشمول المالي	85,7%	84%	تقارب كبير بين الجنسين
الفجوة بين الجنسين	12,7 نقطة مئوية		إنخفاض كبير للفجوة بين الجنسين
الفجوة الحالية بين الجنسين	1,6 نقطة مئوية		
تصنيف كينيا إفريقيا	مرتفع	مرتفع	من أفضل الدول المدمجة ماليا

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الموقع www.acetforafrica.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/4/7 على الساعة 9:39.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

تعد كينيا من أفضل الدول الإفريقية في شمول النساء ماليا واقتصاديا فقد وصلت نسبة النساء المشمولين ماليا ما يقارب 84% ما يقابلها من الرجال بنسبة 85.7%

حيث تقلصت الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي التي كانت في السابق 12,7 نقطة مئوية لتصل لنقطة 1,6 نقطة مئوية.

2- أثر Mpesa على النشاط الاقتصادي¹

لقد ساعدت MPESA الوصول لأبعاد التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك في:

- ✓ التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تمكينها من مهارات الإدارة المالية عن طريق الهاتف المحمول حيث تجاوز عدد مستخدمي M pesa في كينيا 30 مليون مستخدم نشط؛
- ✓ تحفيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال تمكين إرسال واستقبال الأموال بين الأفراد بسرعة وتمكين رواد الأعمال الصغار تنمية أعمالهم وتحسين الإدارة المالية؛
- ✓ تعزيز الأمن المالي وذاك بتوفير منصة آمنة وسهلة الوصول للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول إذ تستخدم M Pesa تدابير أمنية وقوية كالمصادقة متعددة العوامل لحماية المستخدمين من الإحتيال وإستخدام أرقام التعريف الشخصية PIN وكلمات المرور مرة واحدة OTPS والمصادقة البيومترية ويضمن تنفيذ طرق التشفير الأمانة مثل: RSA و SHA ما يضمن سرية وسلامة بيانات المستخدم مما يجعلها موثوقة للمعاملات المالية.

¹ براق عيسى، (2025): دور منصة إم بيسا في تعزيز الشمول المالي في كينيا، نموذج لتحول الاقتصادات النامية، جامعة بليدة موسى عيسى محمد بابكر جامعة غرب كردفان السودان مجلد، العدد 02، ص ص 428-429.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

المبحث الثالث: التجربة الهندية في تعزيز الشمول المالي الرقمي:

شهدت الهند تطوراً كبيراً في مجال الشمول المالي الرقمي بفضل اعتمادها على التكنولوجيا المالية والرقمنة وقد ساهمت برامج مثل برنامج جان دان يوجانا ونظام الدفع الموحد في توسيع الوصول للخدمات المالية وتعزيز المعاملات الإلكترونية، مما جعل الهند من أبرز التجارب الرائدة في هذا المجال.

المطلب الأول: برنامج Pradhan Mantri gan Dhan Yojana

- برنامج رئيس الوزراء الهندي جان دان يوجانا الذي تم إطلاقه بتاريخ 15 أغسطس 2014، هو برنامج وطني يتبنى نهج متكامل لتحقيق الشمول المالي وتوفير الخدمات المصرفية لجميع الأسر.

يضمن البرنامج الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية مثل: توفير حسابات التوفير الأساسية والحصول على قروض حسب الحاجة وخدمات التحويلات المالية والتأمين والمعاشات التقاعدية. كما أقرت موسوعة غينيس للأرقام القياسية بالإنجازات التي تحققت في إطار برنامج PMGDY مهمة وطنية تضمن وصول شتى أنواع الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع خاصة الهشة منها بأقل التكاليف.

1- أهدافه:

- ✓ زيادة التثقيف المالي: بخلق أهمية الإدخار والتأمين والائتمان.
- ✓ الوصول للتأمين ضمن خطط الضمان الاجتماعي.
- ✓ توفير تغطيات تأمينية ذات أقساط منخفضة مثل: الأقساط المقدمة للمتقاعدين من خلال برنامج Atal pension yojana يضمن الأمن الاجتماعي لكبار السن.

2- المستندات المطلوبة لفتح حساب ضمن برنامج PMGDY¹:

يتم فتح حساب ضمن البرنامج وذاك بتقديم وثيقة رسمية سارية المفعول:

- ✓ جواز سفر أو رخصة قيادة أو بطاقة رقم الحساب الدائم PAN؛

¹ Union Bank of india, Pradhan Mantri Suraksha Bima Yojana: Union Bank of india.available at: www.unionbankofindia.bank.in. accessed on 14/04/2026 .13:00.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

- ✓ بطاقة هوية الناخب الصادرة عن لجنة انتخابات الهند؛
- ✓ بطاقة عمل صادرة عن برنامج ضمان العمل الريفي الوطني NREGA موقعة من قبل مسؤول في حكومة الولاية أو رسالة صادرة عن هيئة التعريف الفريدة للهند أو أي وثيقة أخرى تحددها الحكومة المركزية بالتشاور مع الجهة التنظيمية؛
- ✓ تقدم بطاقة الهوية مع صورة مقدم الطب صادرة عن إرادات الحكومة المركزية أو الولايات أو الهيئات القانونية والتنظيمية، أو من طرف المؤسسات المالية العامة أو شركات القطاع العام؛
- ✓ رسالة صادرة عن موظف حكومي مع صورة مصادقة حسب أصول الشخص.

3- خصائص البرنامج:¹

- ✓ يتم فتح الحساب برصيد صفري مع بطاقة خصم RUPAY؛
- ✓ بعد 6 أشهر من تفعيل الحساب تمكن صاحبه من عمليات السحب على المكشوف بقيمة 5000 روبية؛
- ✓ إمكانية تحويل الأموال حتى ولو من الهواتف العادية وذلك بفضل تكنولوجيا NPCI التي قدمتها المؤسسة الوطنية للمدفوعات في الهند.

المطلب الثاني: نظام المدفوعات الموحد UPI

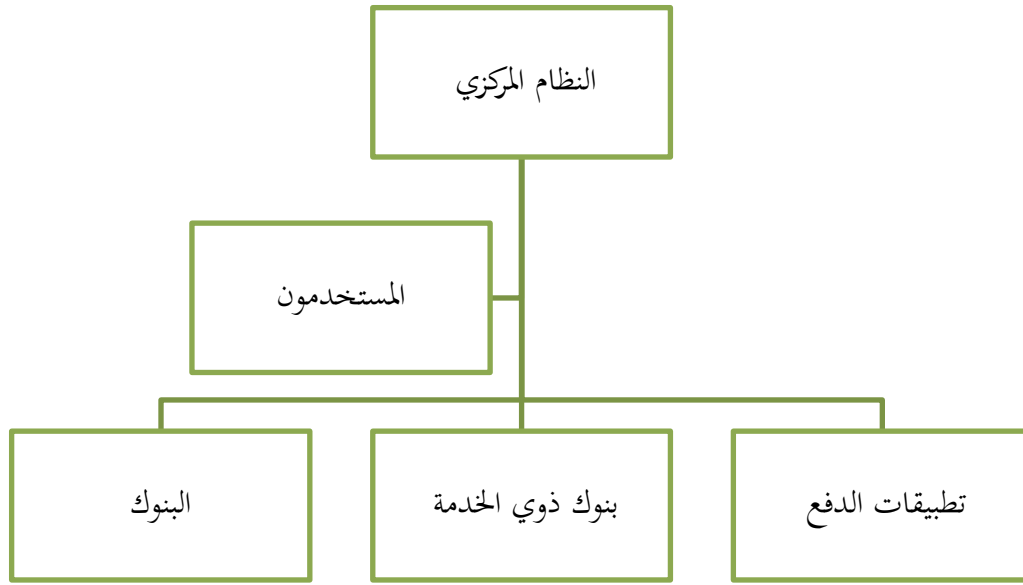
- ✓ تعريفه: هو نظام دفع رقمي حديث يقوم على اعتبار الهواتف المحمولة وسيلة للدفع والمعاملات المصرفية أسسته المؤسسة الوطنية للمدفوعات في الهند UPI بسنة 2009 بمشاركة جميع البنوك الرائدة كجهات مساهمة موحدة ومعيارية على مستوى الدولة.

¹ press information Press information-Bureau-pi B Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana –National Mission For Financial Inclusion Complete 11 years of transformation. available at: www.pib.gov.in .accessed on :12/04/2026 .14:00.

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

تتيح إجراء معاملات سلسلة بين الافراد والتجار باستخدام الهاتف كما يسهم في سد الفجوة الرقمية ودعم النمو الاقتصادي من خلال دمج المزيد من الأفراد.¹

الشكل رقم (2-3): مكونات نظام UPI



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الموقع الرسمي <https://pib.gov.in> تم الاطلاع عليه بتاريخ 14-04-2026 على الساعة 13:00.

✓ أساسيات نظام الدفع الموحد UPI: ²

يتيح نظام الدفع الموحد لكل شخص يمتلك حسابا مصرفيا الحصول على هوية افتراضية مؤمنة تستخدم كعنوان دفع افتراضي لإجراء مختلف المعاملات التجارية عبر الهاتف المحمول.

¹ راهول غوتشوال، (2017): واجهة الدفع الموحدة تطور في أنظمة الدفع، المجلة الأمريكية للإدارة الصناعية والتجارية، مجلد 07، العدد 10، المعهد الهندي للإدارة، كلكتا الهند.

² UPI : revolutionising real-time digital payments in india www.europeanpaymentscouncil.eu transformation.available accessed on :14/04/2026, 13 :00

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

كما ترتبط المنصة بمجموعة معيارية من واجهات برمجة التطبيقات، ما يسمح بتكامل مختلف الأنشطة المصرفية مثل تحويل الأموال و خدمات المسح الضوئي و رموز الإستجابة السريعة، ضمن نظام موحد و مترابط، دون الحاجة إلى أنظمة معزولة أو مغلقة.

و قد ساهم برنامج رئيس الوزراء و نظام الدفع الموحد في إحداث نقلة نوعية في مسار الرقمنة بالهند، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تعزيز الشمول المالي و توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية .

الجدول رقم (2-5): تطور الوصول المالي في الهند للفترة بين 2022-2024:

السنة	نسبة امتلاك الحسابات المالية	عدد معاملات UPI
2022	78% تقريبا	74 مليار معاملة
2023	80% تقريبا	117 مليار معاملة
2024	83% تقريبا	أكثر من 150 مليار معاملة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على تقرير. Reserve Bank Of india Annual Report 2023-2024.

مما هو موضح أعلاه يتبين ارتفاع في نسبة امتلاك الحسابات المالية من 78% سنة 2022 إلى 80% سنة 2023 ثم إلى 83% سنة 2024 ما يعكس استمرار الحوكمة الرامية لدمج شرائح أوسع من السكان في النظام المالي الرسمي ،يصاحبه ارتفاع في عدد معاملات UPI هذا ما يوضح نجاح السياسات الهندية الرقمية في تعزيز الشمول المالي و توسيع استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية ،خاصة بين الفئات ذات الدخل المحدود و سكان المناطق الريفية .

المطلب الثالث: أثر الرقمنة على الشمول المالي في الهند

لقد كان لبرنامج رئيس الوزراء و نظام الدفع الموحد نقلة نوعية للرقمنة في الهند ما أحدث تحول جذري في واقع الشمول المالي وهذا ما تفسره النتائج التالية:

الفصل الثاني: التجارب الدولية الرائدة في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

1- اقتصاديا:

- ✓ ارتفاع استخدام الخدمات المالية وذاك بتفعيل الحسابات إما بواسطة برنامج P MGDY مع زيادة الادخار؛
- ✓ وعمليات التحويلات الرقمية؛
- ✓ دعم التحويلات الحكومية وذاك بواسطة الدعم المباشر للحساب البنكي والحرص على مواجهة وتقليل الفساد؛
- ✓ توسيع الحصول على الخدمات المالية حيث باتت تستقطب الملايين من الأشخاص وذاك بواسطة الاستراتيجية المنتهجة في برنامج PMGDY الذي سمح للعديد من الأشخاص بفتح حسابات ذات أرصدة صفرية مع بطاقات سحب؛¹
- ✓ الربط بين الخدمات المالية والهواتف المحمولة.

2- إجتماعيا:

- ✓ إدماج النساء والشباب في النظام المالي؛
- ✓ إنتشار UPI في القرى والأسواق الصغيرة.

¹Union Bank of india .Pradhan Mantri Suraksha Bima Yojana: Union Bank of india. available at: www.unionbankofindia.bank.in , accessed on: 14/04/2026,13:00.

خلاصة الفصل:

تبرز التجارب الدولية لكل من مملكة البحرين والهندو كينيا الدور المحوري الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المصرفية. فقد أظهرت هذه النماذج أن تبني سياسات داعمة للإبتكار الرقمي وتطوير البنية التحتية المالية يسهم بشكل فعال في تقليص الفجوة المالية ودمج الفئات غير المشمولة ضمن النظام المالي الرسمي. كما تؤكد هذه التجارب أن نجاح الشمول المالي لا يرتبط فقط بتوفر الخدمات، بل أيضا بمدى سهولة الوصول إليها وكفاءتها واعتمادها على الحلول التكنولوجية الحديثة.

وبناء عليه، يمكن الاستفادة من هذه الدروس لتطوير استراتيجيات أكثر شمولية وفعالية في باقي الدول.

الفصل الثالث

واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل
الابتكار المالي

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

تمهيد

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة عدة تحولات في القطاع المالي والمصرفي نتيجة التطورات التكنولوجية المتلاحقة، حيث حدثت مجموعة من الإصلاحات على القطاع المصرفي التي استهدفت تحديث النظام المالي وتحسين كفاءته، بالتوازي مع تبني بعض مظاهر الابتكار المالي والرقمنة في تقديم الخدمات المصرفية. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية إلا أن مستوى الإدماج المالي لا يزال يواجه العديد من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، المالية والثقافية، وانتشار الخدمات المبتكرة.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في ضوء التجارب الرائدة.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

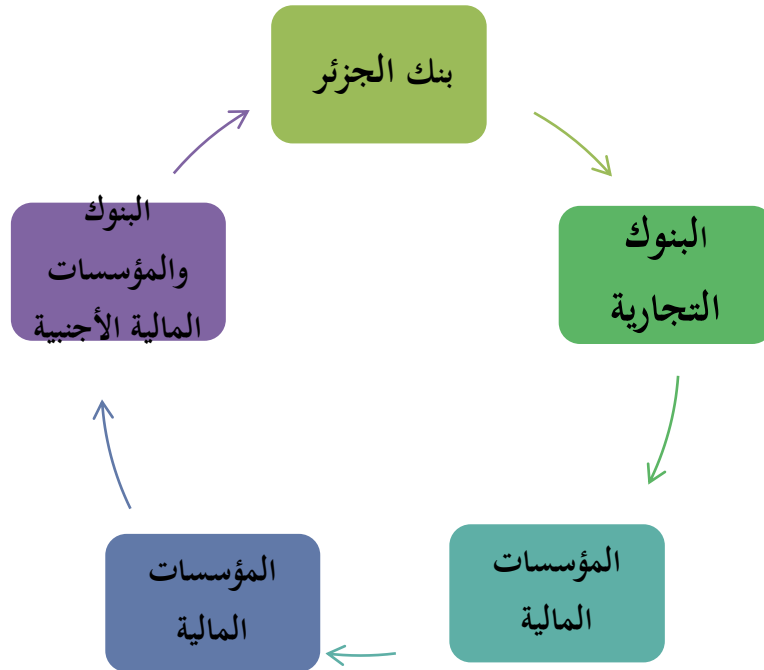
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

يشهد النظام المصرفي الجزائري تطوراً متواصلاً نتيجة الإصلاحات التي مست القطاع المالي والمصرفي، والتي هدفت إلى تحسين أداء المؤسسات البنكية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية. كما ساهمت الرقمنة في تطوير الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق الشمول المالي، في حين يواصل بنك الجزائر أداء دوره في تنظيم ومراقبة النشاط المصرفي وضمان استقرار النظام المالي. وعليه، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى هيكل النظام المصرفي الجزائري، ودور رقمنة القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي، إضافة إلى دور بنك

المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي الجزائري

أدخل قانون النقد والقرض جملة من التعديلات الجوهرية على هيكل النظام البنكي الجزائري، سواء فيما يتعلق بتنظيم البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك بصفة عامة. ولأول مرة منذ قرارات التأمين، تم السماح للبنوك الأجنبية بممارسة نشاطها داخل الجزائر، كما أقر القانون ذاته إمكانية إنشاء بنوك خاصة، وهو ما شكّل خطوة مهمة نحو تحرير القطاع المصرفي وتعزيز الانفتاح المالي.

الشكل رقم (3-1): هيكل القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبان: بالاعتماد على عبد اللطيف بن زيدي، (2010-2011)، التطورات العالمية المصرفية و متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص94-95 .

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

يوضح الشكل أعلاه هيكل النظام المصرفي الجزائري كما يلي:

1- بنك الجزائر:

تنص المادة (11) من قانون النقد والقرض على أن البنك المركزي هو: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، ويعرف في تعاملاته مع الغير باسم بنك الجزائر. وقد جاء هذا القانون لتعزيز صلاحيات مؤسسة الإصدار ويوسع من نطاق مهامها، كما أعاد تحديد دور البنك المركزي بعيداً عن تأثير وضغوط السلطات العمومية، من خلال تكريس مبدأ استقلاليتها عنها. فمنذ صدور هذا القانون، أصبح البنك المركزي مؤسسة وطنية بعد أن كان مؤسسة عمومية، ولم يعد ملزماً بالتصرف وفق السياسة التي تحددها السلطات العمومية، بل أوكلت إليه مهمة السهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، والعمل على توفير أفضل الظروف لتنظيم سوق الصرف ودعم الاقتصاد الوطني بصفة عامة.¹ كما يتولى تسيير بنك الجزائر جهازان أساسيان هما: المحافظ ومجلس النقد والقرض هما:²

1-1- المحافظ ونوابه:

يعين محافظ بنك الجزائر بموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتولى مسؤولية إدارة أعمال البنك المركزي واتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية المرتبطة بنشاطه، كما يقوم بالتوقيع باسم البنك وتمثيله أمام مجلس النقد والقرض والسلطات العمومية والهيئات المالية الدولية. ويعد المحافظ السلطة الأساسية المكلفة بتنفيذ العمليات في إطار السياسة النقدية التي يحددها القانون، إضافة إلى دوره الاستشاري للحكومة عند مناقشة القضايا المتعلقة بالنقد والقرض أو المسائل التي قد تؤثر على الوضع النقدي، وتمثل أهم مهامه فيما يلي:³

- ✓ إدارة وتسيير أعمال بنك الجزائر واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة؛
- ✓ توقيع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية وحسابات الأرباح والخسائر؛
- ✓ تمثيل البنك المركزي أمام الهيئات الوطنية والدولية؛
- ✓ تعيين ممثلي بنك الجزائر لدى مختلف الجهات؛
- ✓ الإشراف على عمليات شراء وبيع الأملاك المنقولة وغير منقولة التابعة للبنك؛
- ✓ تقديم الاستشارات للحكومة في القضايا النقدية والمالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023، المادة 44 من قانون النقد والقرض،

² بوزيدي الياس، (2019): القانون البنكي الجزائري، محاضرات مطبوعة لطلبة الماستر، الجزء الأول، د ط، دار هومة، الجزائر، ص 61

³ احمد بلودنين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس للنشر، ص 24-25

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

1-2- مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من أهم العناصر التي جاء بها قانون النقد والقرض، بالنظر إلى المهام الموكلة إليه والصلاحيات الواسعة الممنوحة له. ويؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين أساسيتين، تتمثل الأولى في ممارسة مهام مجلس إدارة بنك الجزائر، والثانية في أداء دور السلطة النقدية في الجزائر، ويتشكل من:¹

- ✓ المحافظ رئيساً؛
- ✓ نواب المحافظ أعضاء؛
- ✓ ثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة، مع تعيين ثلاثة مستخلفين لتعويضهم عند الاقتضاء،

يتولى مجلس النقد والقرض مجموعة من المهام، من أبرزها:²

- ✓ التداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر، بما في ذلك إنشاء الوكالات والفروع أو إلغاؤها؛
 - ✓ وضع اللوائح والتنظيمات المطبقة داخل بنك الجزائر؛
 - ✓ المصادقة على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان البنك؛
 - ✓ الفصل في عمليات شراء العقارات والتصرف فيها؛
 - ✓ تحديد ميزانية بنك الجزائر سنوياً؛
 - ✓ ضبط كيفية توزيع الأرباح والموافقة على مشروع التقرير الذي يقدمه المحافظ إلى رئيس الجمهورية.
- أما باعتباره سلطة نقدية، فيختص المجلس ب:³
- ✓ إصدار النقد وفقاً لما تنص عليه المادتان 4 و5 من قانون النقد والقرض؛
 - ✓ تحديد شروط تنفيذ عمليات البنك المركزي، خاصة ما يتعلق بعمليات الخصم، والسندات الموضوعة تحت نظام الأمانة، ورهن السندات العامة والخاصة، وكذا العمليات المرتبطة بالمعادن الثمينة والعملات؛
 - ✓ تحديد السياسة النقدية العامة والإشراف على تنفيذها ومتابعتها؛
 - ✓ تحديد الشروط التقنية لممارسة النشاط المصرفي ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي؛
 - ✓ تحديد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما ما تعلق بتغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة، والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

¹ عبد اللطيف بن زيدي، (2010-2011): التطورات العالمية المصرفية ومتطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 94

² احمد بلودنين، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29

³ عبد اللطيف بن زيدي، مرجع سبق ذكره، ص 94

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

1-3 البنوك والمؤسسات المالية:

أقر قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، بحيث يخضع كل نوع منها لمجموعة من المقاييس والشروط التي تتحدد أساساً وفق طبيعة النشاط الذي تمارسه والأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن بين هذه المؤسسات ما يلي:¹

✓ البنوك التجارية:

عرف قانون النقد والقرض في المادة 114 البنوك التجارية بأنها أشخاص معنوية تتمثل مهمتها الأساسية والرئيسية في القيام بالعمليات المنصوص عليها في المواد من 110 إلى 113 من القانون ذاته. ومن خلال هذه المواد يتضح أن البنوك التجارية هي المؤسسات التي تتولى ممارسة مجموعة من العمليات المصرفية، تتمثل أساساً في:

- جمع الودائع من الجمهور؛
- منح مختلف أنواع القروض؛
- توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن مع ضمان إدارتها ومتابعتها.

✓ المؤسسات المالية:

تنص المادة 115 من قانون النقد والقرض على أن المؤسسات المالية هي أشخاص معنوية تتمثل مهمتها الأساسية والعادية في ممارسة الأعمال البنكية، باستثناء تلقي الأموال من الجمهور وفق مفهوم المادة 111. ويُفهم من ذلك أن هذه المؤسسات تمارس نشاط منح القروض على غرار البنوك التجارية، غير أنها لا تعتمد على أموال الجمهور المودعة لديها، وإنما تركز في تمويل نشاطها أساساً على رأسمالها الخاص، وقروض المساهمين، بالإضافة إلى الادخارات طويلة الأجل.

✓ البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:²

منذ صدور قانون النقد والقرض، أصبح مسموحاً للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر، شريطة خضوعها لأحكام القانون الجزائري. ويستلزم إنشاء هذه الفروع الحصول على ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، ويتجسد ذلك في قرار يصدر عن محافظ بنك الجزائر. كما يتعين على هذه البنوك والمؤسسات توفير رأس مال لا يقل عن الحد الأدنى المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، وفقاً لما نص عليه النظام رقم 90-10 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

وقد جاء النظام رقم 01-93 المؤرخ في 03 جانفي 1993 لتحديد شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط فتح فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، ومن بين أهم هذه الشروط:

¹ طاهر لطرش، (2003): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، ص 201.

² عبد اللطيف بن زبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 95

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

-تحديد برنامج النشاط المزمع ممارسته؛

-توفير الوسائل المالية والتقنية اللازمة لممارسة النشاط.

✓ المؤسسات البنكية التي ظهرت بعد إصلاح 1990:

أدى قانون النقد والقرض إلى بروز مؤسسات بنكية جديدة، سواء كانت مختلطة أو خاصة، ومن أبرز هذه

المؤسسات ما يلي:

- بنك البركة:

تأسس بنك البركة بتاريخ 06 ديسمبر 1990 كمؤسسة مصرفية مختلطة جزائرية-سعودية، حيث يمثل الطرف الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في حين يمثل الطرف السعودي بنك البركة الدولي الذي يوجد مقره بمدينة جدة. ويُعد بنك البركة بنكاً تجارياً تمارس نشاطاته المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- البنك الاتحادي:

يعتبر البنك الاتحادي بنكاً خاصاً أسس بتاريخ 07 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية. ويزاول هذا البنك عدة نشاطات مصرفية متنوعة، تتمحور أساساً حول جمع الادخار، وتمويل العمليات الدولية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس الأموال القائمة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة

المطلب الثاني: دور رقمنة القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي

تساهم رقمنة القطاع المصرفي بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل استخدامها لمختلف فئات المجتمع، والتغلب على العوائق التقليدية والمتمثلة في:¹

1- نطاق التغطية:

ساهمت القنوات الرقمية في تمكين ملايين الأفراد الذين يمتلكون هواتف محمولة من الولوج إلى الخدمات المالية الرقمية، مثل المدفوعات، الادخار، التأمين، الاستثمار، والتسهيلات الائتمانية والقروض. كما أن انتشار الاتصال بالإنترنت ساهم في توسيع نطاق الفرص المتاحة، حيث تعمل الخدمات المالية الرقمية على ربط الفاعلين الاقتصاديين بالبنوك والأسواق والموردين بطريقة سهلة وبتكلفة منخفضة، وتسهّل كذلك المعاملات بين الأفراد. وتساهم هذه الخدمات في تجاوز العديد من العوائق التي تحول دون استفادة البالغين غير المتعاملين مع البنوك من الخدمات المالية، إضافة إلى تمكين الوصول إلى المناطق النائية التي تفتقر إلى وجود فروع مصرفية أو مؤسسات مالية، كما تعمل على تقريب المستخدمين من المؤسسات المالية من خلال تقليص تكلفة تقديم الخدمات المالية.

¹ هو الزغي، (2021): دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر، صص 272-273.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

2-معلومات العملاء:

يلتزم مقدمو الخدمات المالية بالتحقق من هوية العميل ضمن إجراءات العناية الواجبة، وذلك بهدف الحد من المخاطر وضمان إدارتها بشكل فعال. وفي هذا الإطار، تساهم الهوية الرقمية والبصمة الإلكترونية الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية في توفير البيانات الأساسية المتعلقة بالعمل، مما يسهل عملية فتح الحسابات ويُعزز إمكانية الولوج إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية.

3-السلامة التجارية:

يهدف إدماج الفئات المحرومة ماليًا إلى توفير مجموعة من الخدمات المالية الأساسية، مثل المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الاقتراض منخفضة القيمة، بما يتماشى مع احتياجات هذه الفئات. ويتطلب ضمان استمرارية هذه الخدمات تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف، وهو ما يمكن تحسينه من خلال تقليص النفقات عبر الأتمتة والمعالجة الرقمية باستخدام حلول التكنولوجيا المالية. كما تساهم أتمتة الخدمات المالية في خفض التكاليف، وتسريع الإجراءات، وتقليص الدورة المستندية، إضافة إلى الحد من القيود الجغرافية المرتبطة بالبعد عن المؤسسات المالية.

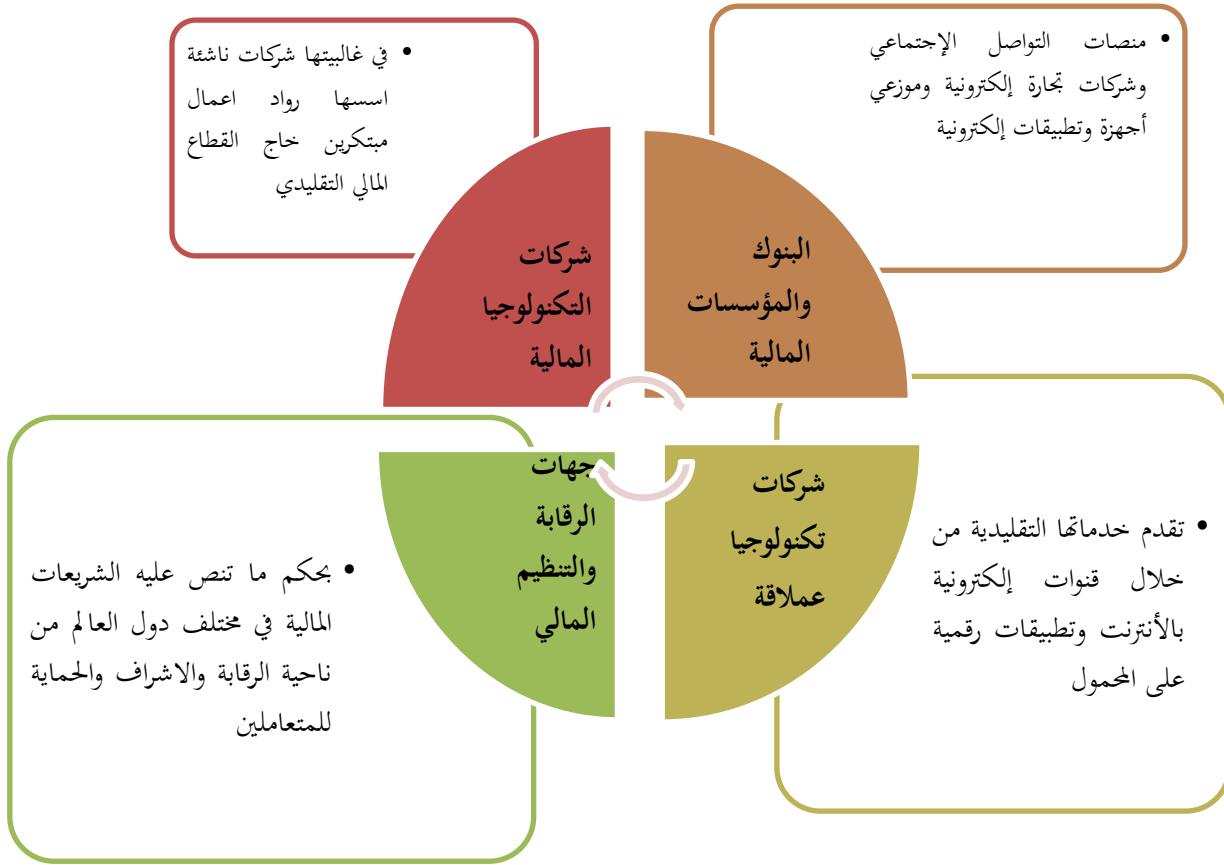
4-تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية:

يساهم هذا التوجه في تنويع المنتجات والخدمات المالية، مع التركيز على تحسين الجودة بهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، إضافة إلى تقليص الاعتماد على بعض القنوات غير الرسمية. وقد أدى التطور التكنولوجي إلى بروز شركات متخصصة في تقديم خدمات مالية رقمية بديلة، تتميز بانخفاض التكلفة وسرعة التنفيذ وسهولة الاستخدام مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية.

وقد دفع هذا الواقع البنوك إلى تبني حلول التكنولوجيا المالية لمواكبة المنافسة، من خلال تحسين جودة خدماتها وتوسيع نطاقها. كما أن تطوير الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها يساهم في تعزيز تكافؤ الفرص، واستغلال الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، وتمكين الفئات الهشة مثل الفقراء والنساء والشباب من تنفيذ مشاريع صغيرة منتجة، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والدخل، وينعكس إيجابًا على الاستهلاك وتنشيط الدورة الاقتصادية.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الشكل (2-3): أطراف منظومة التقنية المالية



المصدر: شريف سامي، (2019): التحول الرقمي والشمول المالي-التكنولوجيا المالية غير المصرفية-واقع وتحديات، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 161، بولاق، مصر، ص15.

فالخدمات المالية الرقمية توفر سبيلا لحل العديد من التحديات التي تقف في وجه توسيع قاعدة الشمول المالي والمتمثلة في التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية، فالأجهزة الذكية تمكن من إيصال الخدمات إلى أبعد نقطة ممكنة، فهي تصل إلى مختلف الشرائح المجتمعية دون أن يذهب إليها أحد، وبتكلفة منخفضة نظرا عدم حاجتها إلى التجهيزات والمعدات التقليدية للمؤسسات المالية بشكلها الحالي، فضلا على الدور الكبير لشركات التكنولوجيا المالية وما توفره من زيادة الخيارات ومرونتها لدى المستهلكين.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

المطلب الثالث: الحلول المقترحة والدروس المستفادة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

يعتبر بنك الجزائر الركيزة الأساسية في إدارة وتنظيم النظام النقدي والمصرفي في الجزائر، حيث يضطلع بمجموعة من المهام والصلاحيات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:¹

✓ **بنك البنوك:** يعد البنك المركزي أعلى سلطة ضمن الهرم المصرفي، باعتباره بنك الاحتياط والمسؤول عن إدارة السياسة النقدية، إضافة إلى دوره في مراقبة الائتمان وتنظيم النشاط البنكي.

✓ **بنك الاحتياط:** يتولى مهمة ضمان وتنظيم السيولة النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، كما يقوم بعمليات إعادة التمويل وفق الآليات والإجراءات المعمول بها.

✓ **وظيفة الرقابة على الائتمان:** تعد من الوظائف التقليدية للبنك المركزي، حيث يمارس دوره الرقابي من خلال الاتفاقات المسبقة المتعلقة بتمويل الخزينة، أو عبر تحديد حدود إعادة الخصم والتمويل، وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

✓ **بنك الدولة:** يُعتبر البنك المركزي بمثابة أمين صندوق الدولة، إذ يسهر على حماية مصالح الخزينة العمومية والمساهمة في تسيير العلاقات المالية الخارجية، ويتجسد ذلك من خلال ما يلي:

✓ **منح تسيقات للخزينة العمومية:** يقوم البنك المركزي بتقديم قروض مباشرة للخزينة في شكل تسيقات، وفق شروط محددة تتمثل في:

- تحديد المبلغ: بحيث لا يتجاوز 5٪ من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال الدورة الاقتصادية السابقة؛
- تحديد الآجال: أي مدة الاستحقاق، والتي يجب ألا تتجاوز 240 يوما متتالية.

✓ **البنك كمسؤول مالي للدولة:** يؤدي البنك المركزي دور الوسيط في تقديم الخدمات المرتبطة بالخزينة العمومية، من خلال:

- توظيف القروض والضمانات التي تقدمها الدولة؛
 - تسيير سندات الخزينة وسندات التجهيز، إضافة إلى الاحتفاظ بالحساب الجاري للخزينة العمومية؛
 - المساهمة في توظيف القروض الموجهة للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية لدى الجمهور.
- ✓ **المسؤول عن العلاقات المالية الخارجية:** يضطلع البنك المركزي بدور مهم في دعم الدولة مالياً على المستوى الخارجي، وذلك من خلال المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية والمعونات والاتفاقيات الدولية الخاصة بتسوية عمليات الصرف، كما يمثل الدولة في مختلف الهيئات والمحافل الاقتصادية والنقدية الدولية.

¹ علي بوساحة، (2018/2019): "النظام المصرفي الجزائري"، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة المنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص 11-12.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

✓ بنك الصرف: وفي هذا الإطار يقوم بما يلي:

- **تسيير احتياطات الصرف**: تقوم البنوك التجارية يومياً بتحويل العائدات بالعملات الأجنبية الناتجة عن عمليات التجارة والخدمات إلى بنك الجزائر، الذي يتولى بدوره ضمان تغطية عمليات تحويل الأموال الخاصة بالبنوك.
- **الرقابة على التجارة الخارجية والصرف**: يمارس البنك المركزي هذا الدور من خلال منح التراخيص المتعلقة بالاستيراد والتصدير بما يتماشى مع تنظيمات الصرف المعمول بها، كما يسهر على تطبيق هذه القواعد عبر إصدار التعليمات للبنوك وطلب البيانات والوثائق الإحصائية اللازمة.
- **تسيير سعر الصرف**: بخلاف بعض الدول الأخرى ضمن منطقة الفرنك، كانت العملة الجزائرية مرتبطة بالذهب منذ إصدار الدينار، حيث كان البنك المركزي يتولى التفاوض بشأن سعر الصرف وفق نظام ثابت مرتبط بالفرنك الفرنسي أو من خلال ترتيبات واتفاقيات خاصة بسعر الصرف.¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 الامر 03-11، يتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، المادة 02/40.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

شهد مجال الشمول المالي في الجزائر تطورا تدريجيا في ظل الإصلاحات الإقتصادية والقانونية التي تنص على التوجه للرقمنة واستقطاب التكنولوجيا التي توظف لتخفيف عبئ التكاليف وسهولة المعاملات ودمج الفئات الإقتصادية.

المطلب الأول: قياس مستوى الوصول للخدمات المالية

يعد الوصول للخدمات المالية درجة مهمة لتحقيق الشمول المالي، فكلما اتسع نطاق استقطاب الأفراد واستعمالهم للخدمة المالية تحقق الهدف الأعلى للشمول.

تقاس نسبة الوصول للخدمات المالية أساسا على نسب امتلاك الحسابات البنكية وانتشار المؤسسات المالية إلى أن نسبة امتلاك الحسابات البنكية في الجزائر تتراوح بين 40% و45% من السكان البالغين وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب العادية.

يعود هذا الضعف لعدة أسباب أبرزها الاقتصاد الغير الرسمي الذي يضع العديد من الأشخاص خارج المنظومة البنكية، كما أن التوزيع للبنوك والصرافات غير متوازن فتركز أغلبها في المناطق الحضرية على غرار الأرياف. هذا ما يلاحظ في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-1): عدد أجهزة صرافات بريد الجزائر

السنة	2019	2020	2021	2022
منطقة حضرية	1276	1299	1301	1743
منطقة ريفية	128	108	108	177
المجموع	1404	1407	1409	1920

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bankofalger.com تم الاطلاع بتاريخ 02-05-2026 على الساعة 14:00.

يبين الجدول أعلاه تطور عدد الصرافات الألية في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2022 حيث نلاحظ أن العدد الإجمالي للصرافات بقي مستقر خلال الثلاث سنوات الأولى حيث انتقل من 1404 صراف سنة 2019 إلى 1409 صراف سنة 2021. في المقابل سجلت سنة 2022 قفزة واضحة وصلت إلى 1920 صرافا

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

بزيادة قدرها 511 صرافا مقارنة بسنة 2021 وهذا ما يعكس سرعة وتيرة المؤسسة المصرفية لتحسين خدمات السحب الآلي وتخفيف الضغط والحدة من الخدمات التقليدية تحت إطار توليد البيئة السليمة للشمول المالي.

الجدول رقم (3-2): عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر

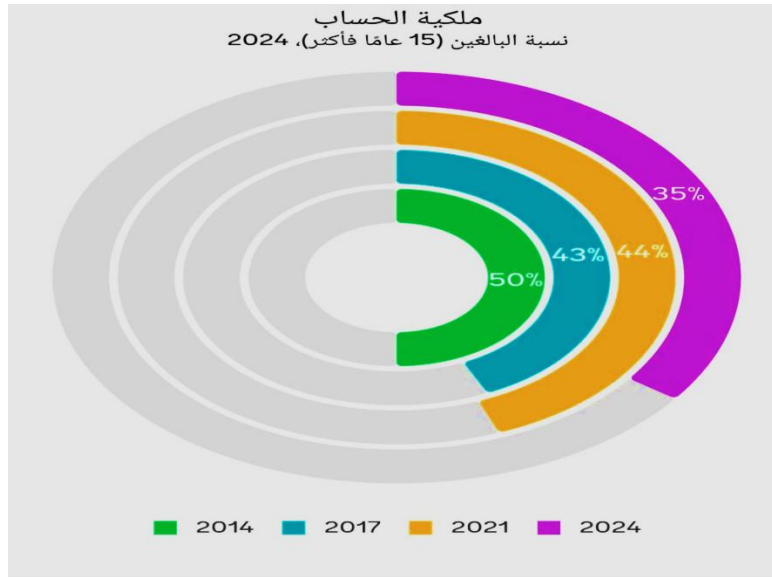
السنة	2019	2020	2021	2022
منطقة حضرية	113	1481	1573	1499
منطقة ريفية	73	83	92	115
المجموع	1386	1564	1665	1755

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bankofalger.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 02-05-2026 الساعة 14:00.

يوضح الجدول أعلاه مدى تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني التابعة للبنوك التجارية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022 حيث سجل نمو تدريجي في السنوات الأولى إذ انتقل المجموع من 1386 جهازا سنة 2019 ثم إلى 1564 جهازا سنة 2020 ثم 1665 جهازا سنة 2021 ما يعكس توسع بشكل بسيط مستمر في اعتماد وسائل الدفع الحديثة من بطاقات سحب وبطاقات ائتمانية، بالمقابل شهدت سنة 2022 قفزة أعلى مما سبق ليبلغ العدد 1755 جهاز وذاك بتأثير جائحة كورونا والتي شجعت على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية ما دفع البنوك على الاستثمار في زيادة عدد الصرافات الآلية، هذا ما يوضح رؤيا الجزائر في الانتقال وتعزيز البنية التحتية المصرفية.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الشكل رقم (3-3): امتلاك الحسابات البنكية للبالغين أكثر من 15 سنة.



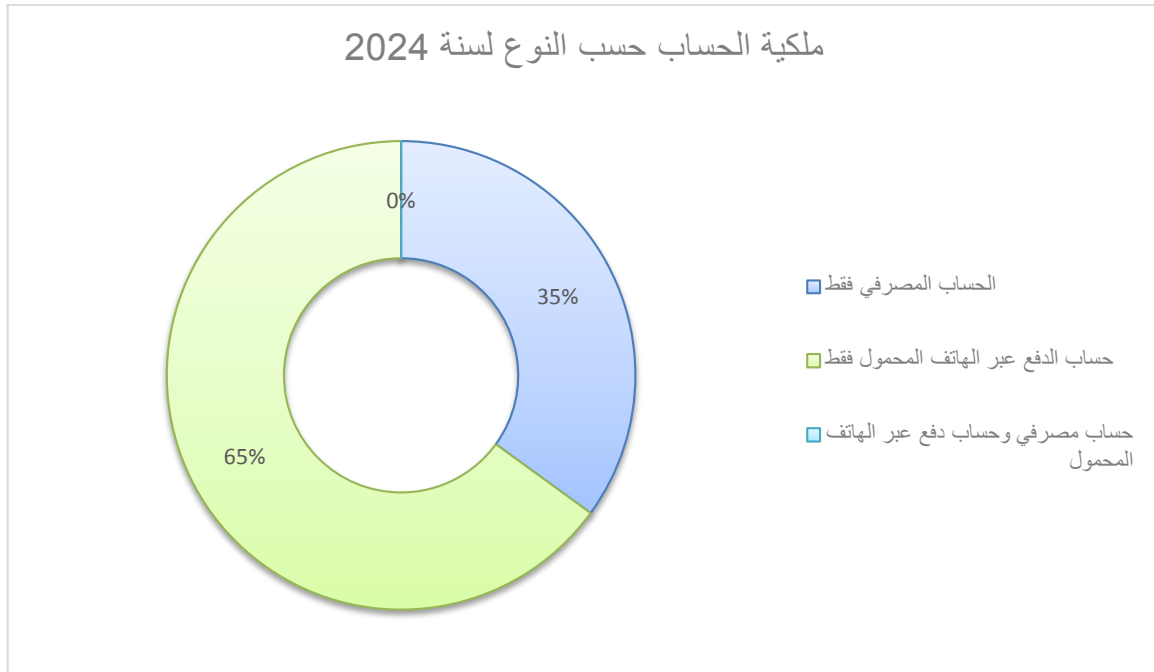
المصدر: الموقع الرسمي world bank تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/04/29 على الساعة 14:45.

حسب ما هو موضح في الشكل والدراسة التي تبين نسبة البالغين من 15 سنة فما فوق الذين لديهم حسابات مالية أو قاموا بعمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة ففي سنة 2014 وصلت النسبة إلى 50% وفي سنة 2017 وصل إلى 43% وسنة 2021 بنسبة 44% و2024 بنسبة 35% أي بزيادة قدرها 9%.

نلاحظ ازدياد نسبة امتلاك الحسابات على طول مدة الدراسة وذلك للعوامل التالية تتبع المنهج الرقمي وزيادة الوعي المالي والاستمرار نحو تحسين الخدمات

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الشكل رقم (3-4): تحليل ملكية الحساب حسب النوع لسنة 2024



المصدر: الموقع الرسمي world bank تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/29 على الساعة 14:50

تظهر البيانات لسنة 2024 أن نسبة امتلاك حسابات مصرفية في الجزائر لا تزال محدودة، حيث لا تتجاوز نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب مصرفي 35% في حين تبقى نسبة الاعتماد على الحسابات المرتبطة بالهاتف المحمول ضعيفة جدا. ما يعكس هيمنة النموذج التقليدي للخدمات المالية حيث تستمر المؤسسات البنكية في لعب الدور المركزي في الوساطة المالية، مقابل ضعف انتشار نماذج التكنولوجيا المالية بسبب محدودية البنية التحتية الرقمية وضعف الثقة في المعاملات الإلكترونية .

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الشكل رقم (3-5): تحليل ملكية الحسابات حسب الجنس:



المصدر: الموقع الرسمي world bank .org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/21 على الساعة 09:45

تشير البيانات الخاصة لسنة 2024 لوجود تفاوت ملحوظ في استخدام الخدمات المالية حسب الجنس حيث تبين أن نسبة الرجال 52% يقابلها 18% من الحسابات مملوكة للنساء وذاك بفارق مرتفع 34 نقطة. تعود أسباب ذلك لأسباب اجتماعية وأخرى اقتصادية، لانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة بعدم امتلاكها دخلا منتظما وذاك لكونها تمارس نشاطات غير رسمية أو خارج سوق العمل مما يقلل حاجتهن لامتلاك الحسابات البنكية والخدمات المالية مقارنة بالرجال.

المطلب الثاني: استخدام الخدمات المالية الرقمية

لقد عملت الدولة في السنوات الأخيرة على تحسين بيئة الخدمة الرقمية وذاك بتوسيع نطاق إستعمالها وشمولها للعديد من الخدمات.

1- الدفع الإلكتروني:

لقد أسهم انتشار الهواتف الذكية في الجزائر في توجيه طريق التحول نحو الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى توفر شبكة الأنترنت والتي بدورها تحرص على تدفقاتها كل من شركات الاتصالات الخواص. تعد الجزائر من الدول حديثة

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الانتماء لدول التحولات الإلكترونية الكاملة إلا أنها طور التغيير ومسايرة الركب الدول المتطورة فلا تخلو من العراقيل منها ما هو تقني وأخرى اجتماعية وفكرية أبرزها: ¹

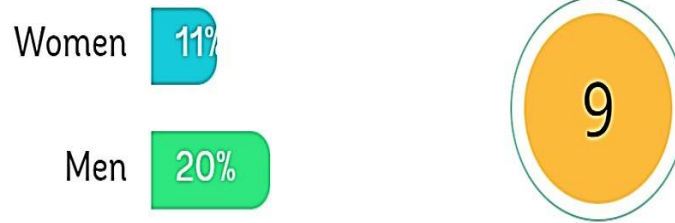
✓ ضعف الجانب التكنولوجي والوسائل التقنية.

✓ نقص الثقة في المعاملات الإلكترونية.

✓ انعزال بعض الفئات من المجتمع عن الوسائل الذكية المقصود الهاتف.

الشكل رقم (3-6): تباين نسبة التوجه للمدفوعات الرقمية بين النساء والرجال:

Digital payments



المصدر: الموقع الرسمي world bank.org تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/21 على الساعة 14:00.

تشير البيانات إلى نسبة إستخدام الرجال للرقمنة في معاملاتهم المالية المقدرة بنسبة 20% بينما النساء بنسبة 11% بفارق 9 نقاط ليست بالفجوة المتباعدة جدا . هذا مايفسره على نقص وعزوف المواطنين في المعاملات الرقمية

¹مرودة صدار، زبير عياش، (2022): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017 إلى 2021، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 09، عدد 3، ص 1121.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الجدول رقم 3-3 تطور دفع المعاملات المالية عبر الأنترنت:

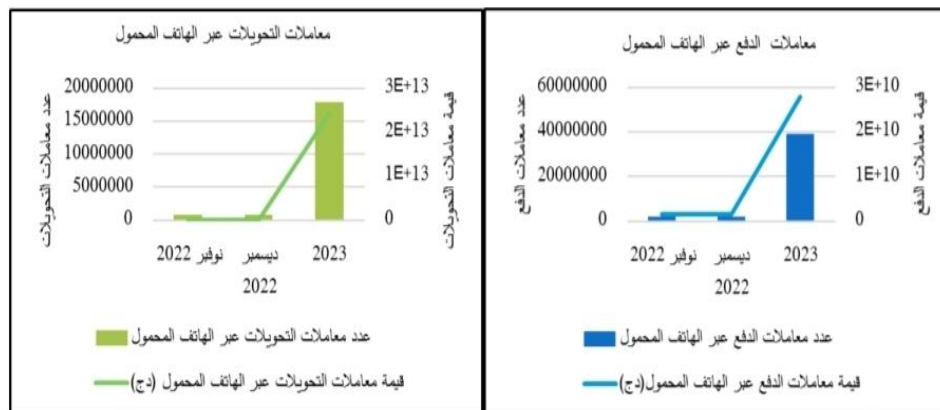
سنة	عدد المعاملات	مبلغ المعاملات دج
2020	4593960	5423727074,80
2021	7821346	11176475535,68
2022	9048125	18151104423,96
2023	15351354	32196672024,03

المصدر: تكيالين فوزية، (2023): مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي بنكي، جامعة الجزائر 3، ص 130.

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع معاملات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر من حيث العدد والمبلغ وذلك نتيجة لانضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق قابلية التشغيل البيئي بين الحساب والبطاقة الذهبية وتطبيق بريدي موب والذي يوفر فرص لإجراء المدفوعات والتحويلات والمعاملات بكل سهولة. فضلا عن الآثار الإيجابية لجائحة كوفيد 19 على الدفع الرقمي. مع انتشار الهواتف المحمولة عرفت معاملات الدفع والتحويل تطور ملحوظ هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): معاملات الدفع والتحويلات عبر الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة:

نوفمبر 2022 إلى 2023.



المصدر: تكيالين فوزية، (2023): مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي بنكي، جامعة الجزائر 3، ص 131.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

من خلال الشكل يتبين عدد وحجم معاملات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول في سنة 2023 مقارنة مع شهر نوفمبر لسنة 2022، حيث ارتفع عدد معاملات الدفع من 201980 معاملة بقيمة 1.462.237.873.38 دج إلى 39283478 معاملة بقيمة 27.855.521.037.78 دج، وارتفع عدد التحويلات من نظير إلى نظير من 765550 معاملة بقيمة 9.388.682.740.95 دج إلى 17841108 معاملة بقيمة 241.073.627.614.25 دج ويرجع الارتفاع المسجل في عدد المعاملات خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 إلى زيادة اعتماد الأفراد على تطبيقات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول، وتوسع الخدمات المقدمة رقمياً، مما عزز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وساهم في تسريع وتيرة الشمول المالي في الجزائر.

2- المحافظ الرقمية:

لقد سعت بعض من المؤسسات المالية والشركات الخواص لضم أعمالها أيضاً ضمن البيئة الرقمية، فنجد من جانب الخدمات المالية مؤسسة بريد الجزائر: تطبيق بريدي موب¹ أسس سنة 2018 من قبل مؤسسة بريد الجزائر وهو تطبيق شامل قابل لدفع الفواتير مرتبط بالحساب البريدي لصاحبه. يتيح للفرد عمليات تسديد الفواتير شحن شريحة الهاتف، حجز تذاكر الطيران... إلخ.

وكالات الخدمات واتصالات الجزائر: نجد مؤسسة جيزي بتطبيق دجيزي أب عمليات كشف رصيد وتسديد فاتورة الهاتف.

المطلب الثالث: آليات التكنولوجيا الرقمية في الجزائر لتمويل المؤسسات الصغيرة.

تعد الآليات التكنولوجية الرقمية من أهم الوسائل التي تسهم في دعم وتمويل المؤسسات الصغرى تحت إطار تعزيز الشمول المالي قد وضعت الدولة وكالتين لدعم المؤسسات الناشئة هي مؤسسة Angem ومؤسسة Nasda.

¹ حولة مداوي، سعيدة طيب، (2024): دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة —دراسة عينة من مستخدمي بريدي موب، مجلة دفاتر بواكس، مجلد 13، عدد 01، جامعة غليزان، ص 54.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

✓ **مؤسسة Angem:** هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر¹ جاءت أنشأت سنة 1999 جاءت في

الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية.

✓ **مؤسسة Nasda:** هي هيئة حكومية ذات طابع خاص موضوعة تحت وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات

المصغرة، تهدف الوكالة لمرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة²، تقوم الوكالة بتكوين

الأفراد ومرافقتهم طيلة المشوار كما تقوم بتمويلهم بإعانات مالية مختلفة الصيغ.

ويتجلى ظاهر التكنولوجيا الرقمية في تمويل المؤسسات الصغيرة في:

✓ المنصات الرقمية والمعاملات عن بعد:

حيث يتم إيداع ودراسة الملفات إلكترونياً، أطلقت الوكالات منصات رقمية مثل منصة CDEonline التابعة

لـ Nasda تسمح للمقاولين بالتسجيل في الوكالة ومتابعة ملفاتهم.

التسديد عبر الهاتف والأنترنت بواسطة قنوات الدفع التي وضعتها كل من Angem و Nasda هذه الأخيرة

التي وضعت منصة Epayment التي تتيح للمقاول دفع الأقساط إلكترونياً بالتعاون مع البنوك التجارية و يريد

الجزائر.

✓ تعزيز التكنولوجيا المالية Fintech والتجارة الإلكترونية:

- دعم الشركات الناشئة في قمم التكنولوجيا مثل قمة الجزائر للتكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، يهدف

لربط أصحاب المشاريع مع مبتكري حلول الفنتك.

- توطين حلول للدفع الرقمي كشرط للموافقة على المشاريع الناشئة يجب إستجابتها لوسائل الدفع QR

Code في أنشطتها التجارية

✓ التنسيق مع المنظومة البنكية الرقمية:

تعمل كلا من مؤسستي ناسدا وأونجام بطريقة ثنائية مع البنوك، فتقوم البنوك بتقديم تسهيلات للمقاولين لفتح

الحسابات التجارية الرقمية وذاك للاستفادة من التمويلات والخدمات المصرفية عن بعد.

¹ من الموقع الرسمي لوكالة أونجام www.angem.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/04/29 على الساعة 16:00.

² من الموقع الرسمي لوكالة www.Nasda.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/04/29 على الساعة 16:00.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

الجدول رقم (3-4): أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة:¹

تمويل ذاتي	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
المساهمة الشخصية	%72-%71	%02-%01
قروض دون فائدة	%29-%28	%29-%28
قروض بنكية	—	% 70

المصدر: سلمى شهيبي، (2019): الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Anseg كآلية دعم وترقية المؤسسات والمتوسطة دراسة حالة وكالة قالم، مجلة القيم المضافة للاقتصاديات الأعمال، مجلد 1، عدد 1

¹ سلمى شهيبي، (2019): الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG، كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة وكالة قالم، مجلة القيم المضافة للاقتصاديات الأعمال، مجلد 01. عدد 01. صص 104-117

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في ضوء التجارب الرائدة:

المطلب الأول: واقع البنية التحتية الرقمية والبيئة التنظيمية للشمول المالي في الجزائر

يُعد توفر بنية تحتية رقمية متطورة وبيئة تنظيمية فعالة من أهم المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع المالي عالميًا. وفي هذا الإطار، بذلت الجزائر جهودًا متزايدة خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الإطار التنظيمي للقطاع المالي، بهدف توسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين إمكانية الوصول إليها من قبل مختلف فئات المجتمع.

فعلى مستوى البنية التحتية الرقمية، شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توسعت شبكات الإنترنت والاتصالات المحمولة بشكل تدريجي، كما ارتفعت معدلات استخدام الهواتف الذكية والإنترنت بين الأفراد. وقد ساهم هذا التطور في توفير بيئة مناسبة لتقديم الخدمات المالية الرقمية وتسهيل وصول المواطنين إليها، خاصة في المناطق التي تعاني من محدودية التغطية المصرفية التقليدية.

كما عملت السلطات العمومية على تحديث أنظمة الدفع الوطنية وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني بهدف تعزيز كفاءة المعاملات المالية وتقليص الاعتماد على النقد. وفي هذا السياق، تم توسيع استخدام البطاقات البنكية وبطاقات الدفع بين البنوك، إلى جانب تعزيز خدمات السحب والدفع الإلكتروني من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي الموزعة عبر مختلف مناطق الوطن.

وشهدت السنوات الأخيرة أيضًا تطورًا في الخدمات المصرفية الرقمية، حيث أصبحت العديد من البنوك توفر تطبيقات ومنصات إلكترونية تسمح للعملاء بالاطلاع على حساباتهم وإجراء التحويلات المالية وتسديد الفواتير عن بعد مثل بنك السلام وبنك البركة، الأمر الذي ساهم في تحسين جودة الخدمات المالية وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالمعاملات التقليدية¹.

¹ التقرير السنوي لسنة 2023. WWW.bankofalger.com من الموقع الرسمي لبنك الجزائر

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

أما من الجانب التنظيمي، فقد سعت الجزائر إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي يواكب التطورات الرقمية في القطاع المالي. وقد تجسد ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات المتعلقة بالدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية كالمادة رقم "29" من القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "تخضع منصات الدفع الإلكتروني المنشأة والمستغلة لرقابة بنك الجزائر لضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيئي وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادلها"، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز أمن المعاملات الرقمية وحماية بيانات المستخدمين¹. كما يضطلع بنك الجزائر بدور محوري في تنظيم ومراقبة الأنشطة المالية وضمان سلامة أنظمة الدفع بما يساهم في تعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية.

وتندرج هذه الجهود ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تحديث النظام المالي الوطني وتحسين مستويات الشمول المالي، من خلال تشجيع استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية وتسهيل استفادة الأفراد والمؤسسات من الخدمات المصرفية الحديثة. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في خلق بيئة أكثر ملاءمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها.

ورغم التقدم المحقق، لا تزال الجزائر تواجه بعض التحديات المرتبطة بضعف انتشار وسائل الدفع الإلكتروني مقارنة بالدول الرائدة، واستمرار الاعتماد الكبير على النقد في المعاملات اليومية، إضافة إلى التفاوت في مستويات الولوج إلى الإنترنت والخدمات الرقمية بين المناطق. ومع ذلك، فإن التطورات المسجلة خلال السنوات الأخيرة تعكس وجود توجه واضح نحو تعزيز الرقمنة المالية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي.

وعليه، يمكن القول إن البنية التحتية الرقمية والبيئة التنظيمية في الجزائر تشهدان تطوراً تدريجياً يدعم جهود تعزيز الشمول المالي، إلا أن تحقيق نتائج أكثر فعالية يتطلب مواصلة تحديث البنية التكنولوجية، وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية، وتطوير الأطر التنظيمية بما يواكب التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28، الصادرة بتاريخ 2018/05/16، قانون رقم 05-18، المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة رقم 29، ص 8.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

المطلب الثاني: التحديات والفجوات التي تعيق توسع الشمول المالي في الجزائر

- ✓ ارتفاع حجم الاقتصاد الغير الرسمي: توجد نسبة كبيرة من المعاملات المالية تتم خارج الدائرة المالية¹ مما نقصد بذلك السوق الموازي وذاك لبعض المعتقدات في ذاهنة المجتمع، من ضعف الثقة في النظام المصرفي يدفع العديد من الأفراد لتجنب فتح حسابات بنكية والحصول على القروض؛
- ✓ فجوة في استخدام الخدمات المالية بين مختلف الفئات الاجتماعية، لاسيما الخدمات المالية بين مختلف الفئات الاجتماعية، لاسيما بين الرجال والنساء، حيث تسجل النساء معدلات أقل في امتلاك الحسابات المالية واستخدام الخدمات المصرفية مقارنة بالرجال؛
- ✓ محدودية انتشار الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالدول الرائدة، بالإضافة إلى استمرار اعتماد جزء مهم من الاقتصاد على المعاملات النقدية خارج النظام المصرفي، الأمر الذي يقلل من فعالية السياسات الرامية إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية؛
- ✓ الفجوة الرقمية والتكنولوجية: يعاني قطاع الاتصالات من تفاوت توزيع شبكات التدفق العالي للإنترنت مثل: الألياف البصرية وخدمة (4G/5G) بين المدن الساحلية الكبرى والولايات الداخلية والجنوبية، مما يمنع سكان المناطق النائية من الوصول السلس للتطبيقات البنكية²؛
- ✓ غياب برامج التثقيف المالي خاصة في المناطق الريفية؛
- ✓ عدم وجود شركات ذات فعالية بين الحكومة والمصارف وشركات التكنولوجيا ما نجم عنه غياب حلول مبتكرة؛
- ✓ بنية تحتية أقل من متوسطة لا تزال محدودة لنطاق معين فقط.

¹ عيوش رتيبة، عين لكحل محمد أمين، (2025): تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2015-2023، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، جامعة يحي فارس المدينة الجزائر، ص 357

² أسماء سفاري، بوطالب عزيز، (2023): الفجوة الرقمية وتأثيرها على مستويات الشمول المالي في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 06، عدد 01، جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر، ص 753-754.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

المطلب الثالث: الحلول المقترحة والدروس المستفادة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

✓ **الحلول المقترحة :** يعتبر التثقيف المالي والشمول المالي علاقة ثنائية الاتجاه ولتحقيق ذاك يجب:

- **تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية:** أثبتت التجارب الدولية أن التكنولوجيا المالية أصبحت أداة رئيسية لتوسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين الوصول إليها. فقد ساهمت منصة UPI في الهند ونظام MPESA في كينيا في رفع معدلات الشمول المالي بشكل ملحوظ في هذا المنطلق حيث ورغم التحدي الذي تتلقاه دولة الجزائر من هذا الجانب فلا تزال في المراتب الأخيرة عربياً¹، من حيث امتلاكها لشركات تكنولوجيا مالية مقارنة بدول أخرى كالبحرين والتي تملك أكثر من 150 شركة ناشطة.

- **دعم البنية التحتية المالية:** تبذل الدولة الجزائرية مجهوداتها لدعم البنية التحتية المالية وذلك ما يتجلى في توسع انتشار الصرافات المالية التابعة للبنوك ومؤسسة بريد الجزائر، دعم الحسابات بالبطاقات الائتمانية.

- **تعزيز انتشار البنوك الإسلامية:** تعمل الدولة جاهدة على فتح البنوك المتوافقة والشريعة الإسلامية وجذب الاستثمار العربي في مجال الصيرفة الإسلامية لبلد الجزائر خصوصاً وهو بلد مسلم تبعاً لمنظومة المجتمع ما يوافق المعتقدات الدينية، يعمل هذا التوجه على جذب وتعزيز واقع الشمول المالي ودمج الفئات الإقتصادية في المنظومة المالية.

- **تقليص الفجوات بين الفئات الإجتماعية:** ينبغي وضع برامج خاصة تستهدف الفئات الأقل استفادة من الخدمات المالية، وعلى رأسها النساء وسكان المناطق الريفية، من خلال تسهيل فتح الحسابات المالية وتوفير خدمات رقمية مبسطة ومنخفضة التكلفة.

- وقد أثبتت التجربة الجزائرية نجاح هذا التوجه في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

✓ **الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر:**

- من خلال دراسة تجارب البحرين وكينيا والهند في توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، يتضح أن نجاح الشمول المالي يرتبط بتوفير بيئة تنظيمية مناسبة، وبنية تحتية رقمية متطورة، إلى جانب تطوير خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع.

¹حلافقة محمد بدر، بوبلوط بلال، (2023): واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلد 07، عدد 01، ص 26-27.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

- فقد أظهرت تجربة البحرين أهمية الإطار التنظيمي الداعم للابتكار المالي في تشجيع المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات رقمية متطورة. كما بينت التجربة الكينية أن الهاتف المحمول يمكن أن يشكل وسيلة فعالة لإدماج الفئات المستبعدة مالياً، حيث ساهمت خدمة M-Pesa في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان. أما التجربة الهندية فقد أبرزت أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وأنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة، وهو ما انعكس إيجاباً على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

- وتؤكد هذه التجارب أن تحقيق الشمول المالي يتطلب تكامل الجهود بين الابتكار المالي والتكنولوجيا الرقمية والسياسات الداعمة، مع التركيز على الفئات غير المشمولة مالياً. وعليه، يمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجارب من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الإطار التنظيمي للتكنولوجيا المالية، وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل الابتكار المالي

خلاصة الفصل:

يتبين من هذا الفصل أن الجزائر تبذل جهودا متواصلة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وتشجيع الرقمنة المالية، وتوسيع شبكة الخدمات المصرفية والمالية. ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك مجموعة من التحديات التي تحد من تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي.

وعليه، فإن تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب مواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية، ودعم الابتكار المالي، وتشجيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، يسهم في بناء نظام مالي أكثر شمولاً وكفاءة وقدرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يشكل الابتكار المالي أداة استراتيجية يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتوسيع الإدماج المالي وتحقيق التنمية الشاملة في المستقبل.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التطورات المتسارعة التي شهدتها القطاع المالي خلال السنوات الأخيرة أثبتت أن الابتكار المالي أصبح أحد أهم المحركات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فلقد ساهمت مولدات التكنولوجيا المالية والابتكارات من شركات التكنولوجيا الناشئة على توسيع وحفر الاندماج المالي داخل الفئات الاقتصادية حيث يعد التركيز على الفئات الهشة والفئات ذات المستويات المتوسطة من الدخل وأقله أساس نمو مؤشرات التنمية للدولة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الابتكار المالي بمختلف تطبيقاته من منصات رقمية ومحافظ مالية وخدمات مصرفية عبر الهواتف المحمولة ساهم بشكل فعال في توسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين إمكانية الوصول إليها ورفع العزلة عن الفئات التي كانت تعاني من الإقصاء المالي.

كما بينت الدراسة أن الدول الرائدة (البحرين وكينيا والهند) لم تحقق نجاحها من خلال الاعتماد على أداة واحدة بل على مجموعة متكاملة من التقنيات التكنولوجية الرقمية المبتكرة هذا ما يؤول بنتيجة نظام مصرفي رقمي، ومن ثم فإن نجاح الجزائر في تعزيز الشمول المالي مستقبلا يرتبط بقدرتها على تسريع التحول الرقمي للقطاع المالي، وتبني حلول تكنولوجية مبتكرة تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات وتواكب التحولات العالمية المتسارعة.

أولاً: نتائج الدراسة: من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

النتائج المستمدة:

- ✓ يهدف تجسيد أنواع الابتكار المالي من تنظيمية وعملية للوصول لأعلى مستوى من تطور المنظومة المصرفية؛
- ✓ إن أهمها يؤثر على مساهمة التحول الرقمي في البنوك والمؤسسات المصرفية هو غياب القواعد التنظيمية وضعف بيئة الأعمال ومخاطر الهجمات الإلكترونية؛
- ✓ يساهم تحقيق الشمول المالي على تحقيق تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا، الحد من الفقر، التساوي بين الجنسين، نمو اقتصاد الدولة؛

الخاتمة

- ✓ تربط بين التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية علاقة تكامل وتفاعل متبادل، فالتحول الرقمي يوفر بنية تحتية رقمية وبيئة التكنولوجيا المالية تبني تطبيقات مالية؛
- ✓ لعبت دولة كينيا دورا ضخما في إدخال مفهوم الشمول المالي في قارة إفريقيا بعد نجاحها الباهر بمنصة MPESA؛
- ✓ عمل المصرف البحرينى دور المراقب والمستقطب لشركات التكنولوجيا الناشئة فنجد منصات التمويل الجماعي مثل Benefit Bahrain ومنصة flooss؛
- ✓ رغم سوء وتدني معيشة الفئة الدنيا من المجتمع الهندي إلا أنها ناجحة في تحقيق الشمول المالي حيث ركزت على الفئة الضعيفة والمعزولة ماليا لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية؛
- ✓ ساهمت الرقمنة في تحديث البنوك الجزائرية وتحسين جودة الخدمات؛
- ✓ أصبح للتكنولوجيا المالية دور مهم في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال تسهيل الدفع عبر الإنترنت، ما شجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى السوق الرقمي؛
- ✓ لا تزال أمام الجزائر العديد من التحديات للوصول لمستويات أعلى من الشمول المالي منها: نقص كفاءة المهنيين في مجال الابتكار والتكنولوجيا وضعف البنية التحتية الرقمية.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

- ✓ **الفرضية الأولى:** توجد علاقة إيجابية بين الابتكار المالي والشمول المالي أثبتت صحتها فقد ساهمت تطبيقات التكنولوجيا المالية مثل المحافظ الرقمية الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة استخدامها؛
- ✓ **الفرضية الثانية:** تعتمد الدول الرائدة على مجموعة متنوعة من تطبيقات الابتكار المالي لتطوير خدماتها المالية. بينت الدراسة أن البحرين وكينيا والهند اعتمدت على عدة تطبيقات للابتكار المالي، فقد عملت البحرين على تطوير منصات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، إلى جانب توفير بيئة تنظيمية داعمة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. أما الهند فقد اعتمدت على منظومة رقمية متكاملة تشمل الهوية الرقمية، ومنصات المدفوعات الموحدة (UPI)، والخدمات المصرفية الرقمية، مما ساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز كفاءتها، في حين برزت كينيا من خلال نظام الدفع عبر

الخاتمة

الهاتف المحمول (MPESA) التي أحدث تحولاً كبيراً في المعاملات المالية وسهل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية؛

✓ **الفرضية الثالثة:** ساهمت تطبيقات الابتكار المالي في الدول الرائدة في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما أدى إلى تعزيز الشمول المالي. فقد أظهرت التجارب الدولية قيد الدراسة أن تطبيقات الابتكار المالي لعبت دوراً محورياً في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ودمج فئات واسعة من السكان ضمن النظام المالي. ففي الهند، مكنت منصة الدفع الموحد (UPI) ونظام الهوية الرقمية ملايين الأفراد من إجراء المعاملات المالية بسهولة وأمان، مما أدى إلى ارتفاع معدلات امتلاك الحسابات المالية واستخدام وسائل الدفع الرقمية. وفي البحرين، ساعدت منصات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية والتطبيقات المصرفية الذكية على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتسريع إنجاز المعاملات، إضافة إلى تعزيز استخدام القنوات الرقمية من قبل الأفراد والمؤسسات. كما ساهمت البيئة التنظيمية الداعمة للابتكار المالي في توسيع انتشار الخدمات المالية الرقمية وزيادة كفاءتها. أما في كينيا، فقد أحدث نظام الدفع عبر الهاتف المحمول (MPESA) نقلة نوعية في المعاملات بعيداً عن امتلاك حساب مصرفي تقليدي، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في رفع مستويات الشمول المالي، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف التغطية المصرفية؛

✓ **الفرضية الرابعة:** يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية. الفرضية صحيحة حيث كشفت الدراسة أن التجارب الناجحة للبحرين والهند وكينيا اعتمدت على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز البيئة التنظيمية، ودعم الابتكار المالي وهي ممارسات يمكن للجزائر الاستفادة منها لتسريع التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً: اقتراحات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات التي تمثلت في:

✓ نشر الثقافة المالية في أوساط الشباب والنساء بكونها الخطوة الأولى نحو الشمول المالي من خلال إطلاق مبادرات تستهدف البالغين والمرأة خصوصاً؛

الخاتمة

- ✓ الاهتمام أكثر بتطوير نظم الدفع الإلكتروني في الجزائر من أجل العمل على تحويل المعاملات المالية النقدية إلى معاملات مصرفية رقمية من خلال الهواتف المحمولة؛
- ✓ ضرورة تعزيز البنية التحتية المالية حيث تعد أحد المتطلبات الرئيسية للشمول المالي، تشمل هذه البيئة انتشار فروع البنوك وتطوير أنظمة الدفع والتحويلات المعاملات المالية الرقمية؛
- ✓ العمل على تعزيز انتشار البنوك الإسلامية والتي قد تكون حلا للمستبعدين من النظام المالي لأسباب دينية.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- أحمد بلودنين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس للنشر.
- بوزيدي الياس، (2019): القانون البنكي الجزائري، محاضرات مطبوعة لطلبة الماستر، الجزء الأول، د ط، دار هومة، الجزائر.
- سامر مظهر قنطقجي، (2016): فقه الابتكار المالي بين التثبيت والتهافت (أصول، قواعد، معايير)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة 02، لبنان.
- سمير محمد عبد العزيز، (2011): اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- طاهر لطرش، (2003): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02.
- هاشم فوزي دباس العبادي، (2008): الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، دار الوراق، الطبعة الأولى، الأردن.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- بوعكاز نوال، (2011): حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات للتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة ماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- حنين محمد بدر عجوز، (2017): دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء - دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- سهام عيساوي، (2015/2014): دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال - دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- عبد اللطيف بن زيدي، (2011-2010): التطورات العالمية المصرفية ومتطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

قائمة المراجع

- لكحل معمر، (2023/2022): تأثير الابتكارات المالية على أداء الوسطاء الماليين في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت.
- أمينة خلع، (2022): دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 3. المجالات والدوريات العلمية:
- أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية، (2025): التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات - دراسة حالة -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 01.
- أسماء سفاري، بوطالب عزيز، (2023): الفجوة الرقمية وتأثيرها على مستويات الشمول المالي في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 06، عدد 01، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- أسامة فراح، ورحمة عبد العزيز، (2021): الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 02، الطبعة 04.
- امال بوسواك، بوريش هشام، (2021/2017): واقع الابتكارات المالية في البنوك - البنوك العمومية الجزائرية أنموذجاً، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- أيمن بوزانة ووفاء حمدوش، (2021): واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، الجزائر.
- إبراهيم حسن جمال، (2020): الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر 2014-2018، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 121، جامعة بغداد، العراق.
- بلحشر عائشة، كيفاني شهيدة، (2022): الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية واقع وتحديات، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر.
- بوقرة إيمان، (2018): واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 10، العدد 2.
- جميلة سيلامي، يوسف بوشي، (2019): التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر.
- جواني صونيا، مريم عدلية، (2021): دور التكنولوجيا المالية تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين -، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02.

قائمة المراجع

- حدوش شروق، بن عوالي الجيلالي، بوعقل مصطفى، (2021): الخدمات المالية عبر الهاتف النقال مجلة التنويع الاقتصادي M Pesa تجربة كينيا.
- حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، (2019): مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 1.
- حمو الزغبى، (2021): دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر.
- خولة مداوي، سعيدة طيب، (2024): دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة - دراسة عينة من مستخدمي بريدي موب، مجلة دفاتر بوادكس، مجلد 13، عدد 01، جامعة غليزان.
- خلالة محمد بدر، ببولوط بلال، (2023): واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد 07، عدد 01.
- دن أحمد، بن سالم عبد الحكيم، (2015): دور الابتكار في دعم وتنمية تنافسية منظمات الأعمال في الجزائر، مجلة دراسات، العدد السابع، جوان.
- راهول غوتشوال، (2017): واجهة الدفع الموحدة تطور في أنظمة الدفع، المجلة الأمريكية للإدارة الصناعية والتجارية، مجلد 07، العدد 10، المعهد الهندي للإدارة، كلكتا، الهند.
- سالم قاسمي، موسى سعداوي، (2023): تطبيق تقنية سلسلة الكتل في الخدمات المالية لتعزيز وتوسيع الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد والمال، العدد 01 (خاص)، المركز الجامعي مغنية، مغنية.
- سالم محمد معطش العنزي، (2023): تأثير التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنوك الكويتية دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 04، الجزء الثاني.
- سعاد عون الله، رضوان عامري، (2023): مخاطر وتداعيات تداول العملات المشفرة على استقرار القطاع المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- سليم العمراوي، (2023): دور الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي الدروس المستفادة للجزائر من خلال قراءة لتجارب دولية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- سيد أحمد، (2026): الفجوة بين الجنسين لا تتجاوز 1% في الشمول المالي وفقاً للإسكوا، مجلة الأيام البحرينية، العدد 13568.
- صلاح الدين محمد أمين، (2013): الإبداع المالي في الأسواق المالية (البنك الضامن نموذج إطار معرفي وصفي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية النقدية الإدارية، بغداد.

قائمة المراجع

- ضياء نزار ذنون، بشار ذنون الشكرجي، (2023): تأثير الابتكار المالي في إجمالي الودائع المصرفية - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العربية، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد 03، جامعة الموصل، العراق.
- طالم صالح، (2022): إسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجاً، مجلة دفاتر اقتصادية.
- عبد الرحمن حسن محمد ومحمد أحمد الغبيري، (2020): واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الملك خالد، السعودية.
- عبد الكريم أحمد قندوز، (2019): الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- عبيد حسان، (2023): الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومساهمتها في الشمول المالي - إشارة إلى الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العدد 01 (خاص)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، مغنية.
- عمر عبو، خلج آمنة، (2023): دور ابتكارات المالية في تجاوز أسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة إلى تجربة البحرين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر.
- عيوش رتيبة، عين لكحل محمد أمين، (2025): تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2015-2023، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، عدد 01، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر.
- فرح نياز عبد السلام الضلاعين، (2021): أثر الابتكار في الفاعلية المنظمة: الدور المعدل للمناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، نشر مركز رفاة للدراسات والأبحاث، المجلد 10، العدد 01، الأردن.
- مبارك عيسى، (2025): دور منصة إم بيسا في تعزيز الشمول المالي في كينيا، نموذج لتحول الاقتصادات النامية، جامعة بليدة، موسى عيسى محمد بابكر جامعة غرب كردفان السودان، العدد 02.
- مبروك إبراهيم، (2023): أثر الابتكار المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1985-2022، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، المجلد 10.
- محمد عبد العليم صابر، (2023): التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، المجلد 4318، العدد 01 (أو 4326).

قائمة المراجع

- محمود بركان، رشيد حفصي، (2023): الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- مروة صدار، زبير عياش، (2022): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017 إلى 2021، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 09، عدد 3.
- مهابات نوري عبد الله، عبد الله نور الدين كريم، (2021): دور الهندسة المالية في تحقيق الابتكار المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 55، جامعة تكريت، تكريت، العراق.
- نواري لعلاوي، عبد القادر خليل، (2021): مساهمة تحويل الأموال عن طريق الهاتف في إرساء الشمول المالي - تجربة كينيا، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 11، عدد 02، جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- سلمى شهيبي، (2019): الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة وكالة قالم، مجلة القيم المضافة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 01، عدد 01.
- 4. المداخلات والمؤتمرات العلمية:
- سامر محمد فخري وأحمد خيضر، (2022): التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق التحديات والاستراتيجيات، مداخلات في المؤتمر الدولي الافتراضي الثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام: الواقع، الفرص، والتحديات، منشورات جامعة طاهري بشار، الجزائر.
- موسى بن منصور، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 05 و 06 ماي، جامعة فرحات عباس (سطيف 1)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 5. التقارير والمطبوعات والمطبوعات الرسمية:
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، تقرير، رقم 117، صندوق النقد العربي، الإمارات، (2019).
- صندوق النقد العربي، (2022): التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية - التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، الإصدار الأول لتقرير مرصد.
- علي بوساحة، (2019/2018): النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

قائمة المراجع

- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وصندوق النقد العربي، (2015): متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبوظبي.
- مستقبل المالية، إعادة تعريف دور التمويل في عالم الثورة الصناعية الرابعة: كيف سيبدو قطاع المالية سنة 2030، مجلة البنك الإسلامي للتنمية، (2022).
- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، (2017): ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا Fintech.
- يسر برنية وآخرون، (2019): محافضي الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي وأمانة مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة.
- عبد الرضا، مصطفى سلام عبد الكريم، وحيدر محمد، (2020): دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، العراق.
- 6. النصوص القانونية الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، المادة 40/02.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28، الصادرة بتاريخ 16/05/2018، القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المادة رقم 29، ص 8.
- المادة 44 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2023.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية (French & English)

- Amer, D. W., Barberis, J & ,Buckley, R. P. (2016). **(The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm** .*Georgetown Journal of International Law* ,47 ,pp. 127-131. (مع ترجمة وبتصرف) .
- Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2013). **(Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators** .Malaysia. (مع ترجمة وبتصرف) .
- Desalegn, Deresa Goshu, Anita Tangl, and Fekete Farkas Maria. (2022). **(Greening Bank Financial Innovation for Better Financial Performance: Evidence from Ethiopia** .*Journal of Economics & Working Capital* ,Szent Istvan University, Godollo, p. 56. (مع ترجمة وبتصرف) .

قائمة المراجع

- Matthieu Licora. (2017). **(Les banques aux prises les fintech** .*Journal de l'économie politique* ,University of Bourgogne Franche-Comté, Dijon, January, p. 46. (مع ترجمة وبتصرف).
- Peter Ferdinand Drucker. (1998). **(The Discipline of Innovation** .*Harvard Business Review* ,p. 149. (مع ترجمة وبتصرف).
- Purushttam Arvind Petare and others. (2023). **(The Impact of Financial Innovation on Corporate Financial Performance** .*Journal of Survey in Fisheries Sciences* ,No. 10, Cochin University of Science and Technology, p. 246. (مع ترجمة وبتصرف).
- Rahman Mahbub et al. (2017). **(Problems and Prospects of Electronic Banking in Bangladesh: A Case Study on Dutch-Bangla Bank Limited** .*American Journal of Operations Management and Information Systems* ,No. 01, Sheikh Mujibur Rahman Agricultural University, p. 43. (مع ترجمة وبتصرف).
- Safaricom PLC .**MY Safaricom World: Bundles and Calling Airtime Plans** . Safaricom PLC. Available at :myaccount.safaricom.co.ke) Accessed on: 10/04/2026, 23:30.(
- **UPI: Revolutionising Real-Time Digital Payments in India** .Available at : www.europeanpaymentscouncil.eu) Accessed on: 14/04/2026, 13:00.(
- Union Bank of India .**Pradhan Mantri Suraksha Bima Yojana** .Union Bank of India. Available at :www.unionbankofindia.bank.in) Accessed on: 14/04/2026, 13:00.(

ثالثاً: المواقع الإلكترونية والتقارير الرقمية

- البنك المركزي البحريني: "يلتحق مصرف البحرين المركزي بنظام المدفوعات الخليجي آفاق"، المركز الإعلامي، من الموقع الرسمي: www.cb.gov.bh (تاريخ الاطلاع: 2026/04/12، الساعة: 14:35).
- البوابة الوطنية لمملكة البحرين: الموقع الرسمي www.bahrain.bh (تاريخ الاطلاع: 2026/04/11، الساعة: 20:00).
- بنك الجزائر: التقرير السنوي لسنة 2023، متاح على الموقع الرسمي: www.bankofalger.com.
- اتحاد المصارف العربية: أخبار الخليج، متاح على الرابط: Uabonline.org (تاريخ الاطلاع: 2026/05/31، الساعة: 14:00).
- موقع شركة تاب (Tap Company): متاح على الموقع الرسمي للمركز (تاريخ الاطلاع: 2026/05/06، الساعة: 14:15).

قائمة المراجع

- موقع نظام الدفع الإلكتروني (SATIM): متاح على الرابط: <https://www.satim.dz/ar/fagar.ht> (تاريخ الاطلاع: 2026/04/22، الساعة: 19:44).
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): متاح على الموقع الرسمي: www.angem.com.dz (تاريخ الاطلاع: 2026/04/29، الساعة: 16:00).
- موقع بورصة ناسداك (Nasdaq): متاح على الموقع الرسمي: www.nasdaq.com (تاريخ الاطلاع: 2026/04/29، الساعة: 16:00).
- موقع منصة بيدي (Bede): متاح على الرابط: www.bede.bh (تاريخ الاطلاع: 2026/04/16، الساعة: 13:00).
- موقع Floss: متاح على الموقع الرسمي Floss.com (تاريخ الاطلاع على الساعة: 14:00).
- مكتب معلومات الصحافة الهندي (PIB): تقرير حول Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana – National Mission For Financial Inclusion Complete 11 years of transformation متاح على: www.pib.gov.in (تاريخ الاطلاع: 2026/04/12، الساعة: 14:00).
- موقع البنك الإسلامي للتنمية: تقرير مستقبل المالية (2022)، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2022> (تاريخ الاطلاع: 2026/04/21).

